جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

البحث التطبيقي

عنوان البحث باللغة العربية	إنعكاسات جائحة كورونا على الايرادات السياحية فى مصر
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	Impacts of the Corona pandemic on tourism revenues in Egypt
إعداد	إبراهيم عبد الحكيم إبراهيم محمد
إشراف	الأستاذ الدكتور / حجازى الجزار

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022

ملخص البحث:

حقق قطاع السياحة خلال العقود الأخيرة معدلات نمو مرتفعة وزادت مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى على المستوى العالمى لتمثل نحو 10.4% خلال عام 2019 كما تُسهم السياحة فى المتوسط بنحو 12% من الناتج المحلى الإجمالى المصرى ليصبح بذلك من أهم القطاعات التى تساهم فى تحقيق النمو الاقتصادى وزيادة مستويات التشغيل والحد من الفقر وتقليل التفاوت فى توزيع الدخل وزيادة مستويات الطلب على السلع والخدمات وتعزيز الاحتياطات الرسمية والمتحصلات من النقد الأجنبى.

تُعتبر السياحة من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بإنتشار الأوبئة بوجه عام وبجائحة فيروس كورونا بوجه خاص وذلك نتيجة القيود المفروضة على وجهات السفر إضافة إلى قيام عدد كبير من الدول بإلغاء رحلات الطيران للحد من تفشى الفيروس وهو ما أدى إلى تراجع كبير لأنشطة السياحة والسفر ومن المتوقع وفق تقديرات منظمة السياحة العالمية التى تستند إلى ثلاث فرضيات محتملة لأثر الفيروس تراجع ناتج قطاع السياحة عالمياً بنسبة تتراوح ما بين 60 – 80% خلال عام 2020، كما أنه من المتوقع انخفاض الايرادات السياحية فى مصر بنسبة تتراوح بين 75– 100% بحسب الفرضيات المختلفة لانتشار الفيروس.

تعرضت السياحة للخطر فحدث تحدياً أمام قدرة الدول النامية على دعم الناتج والتشغيل وفقدان كبير للعائدات من النقد الأجنبى بما سوف ينعكس على قيمة عملات الدول التى تعتمد على قطاع السياحة مقابل العملات الدولية لذلك تبذل الكثير من الدول الجهود من أجل التطوير الدائم لهذا القطاع بهدف زيادة تنافسية لجذب المزيد من السائحين من كافة دول العالم مع إستمرار الترويج كمقصد عالمى ومعالجة بعض الإختلالات المؤسسية التى كشفت عنها الأزمة.

الكلمات المفتاحية:

فيروس كورونا – الإيرادات السياحية – إنعكاسات وباء كورونا– معدلات نمو الناتج الاقتصادى المحلى– مؤشرات الاقتصاد الكلى.

Abstract:

In recent decades, the tourism sector has achieved high growth rates and increased its contribution to gdp globally to about 10.4% in 2019, and tourism contributes on average about 12% of Egypt's GDP to become one of the most important sectors contributing to economic growth, increasing operating levels, reducing poverty reduction, reducing income distribution disparities, increasing demand levels for goods and services, and strengthening official reserves and foreign exchange earnings.

Tourism is one of the most affected economic activities by the spread of epidemics in general and the COV pandemic in particular as a result of restrictions on travel destinations, as well as the cancellation of flights by a large number of countries to reduce the spread of the virus, which has led to a significant decline in tourism and travel activities and is expected to be based on three possible hypotheses of the impact of the virus, the output of the global tourism sector declined by 60-80% during 2020, Tourism revenues in Egypt are expected to decline by 75-100 percent according to different hypotheses of the spread of the virus.

Tourism has been compromised by the ability of developing countries to support output and employment and a significant loss of revenues from foreign exchange, which will reflect on the value of the currencies of countries that depend on the tourism sector against international currencies, so many countries are making efforts to permanently develop this sector with the aim of increasing competitiveness to attract more tourists from all countries of the world as the promotion continues as a global destination and address some of the institutional imbalances revealed by the crisis.

Keywords: Corona Virus - Tourism Revenues – Reflections Of The Corona Epidemic - GDP Growth Rates – Macro Economic Indicators.

1- المقدمة:

يُعد قطاع السياحة من أهم القطاعات في العالم بوجة عام وفي مصر بوجه خاص كما يُعتبر مورد إقتصادي هام بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة والنامية نظراً لمساهمتها في الدخل القومي وتوفير العملات الأجنبية وخلق فرص عمل وزيادة الإستثمارات ولكن نجد أن قطاع السياحة من أكثر القطاعات تأثراً بالأزمات التي يتعرض لها العالم من أمراض، أوبئة، حروب أو نزاعات على المستوى المحلى أو العالمي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر في عام 2003 ظهر فيروس انفلونزا الطيور وأصيب أعداد كبيرة من بلدان آسيا وأوروبا وأفريقيا وقد لقى أكثر من مائة شخص حتفهم كما أثر سلباً على كافة القطاعات.

وكذلك ظهور مرض انفلونزا الخنازير والذي أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية عام 2009 والذي أدى إلى تراجع أعداد السائحين فى مصر بنسبة ما بين 40 % - 60 % ونتيجة ذلك حدث حالة من الضعف في معدل سفر الأجانب بسبب الأزمة العالمية وخاصة أن الوفود القادمة في هذا الوقت من إيطاليا وألمانيا وأسبانيا وهذه الدول تحتل صدارة الوفود السياحية إلى مصر.

وفي الوقت نفسه أكد الخبراء أن القطاع السياحي دخل دوامة الركود نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية مُشرين إلى تفشي مرض أنفلونزا الخنازير والذى أدى إلى زيادة التداعيات السلبية للأزمة، وشددوا على أن فشل جهود محاصرة المرض وإحتمالية إنتقالة إلى المرحلة السادسة في ذلك الوقت ترتب عليها إغلاق الحدود وتوقف أنشطة الإستيراد والتصدير والذي كان له تأثيراً كبيراً على قطاع السياحة المحلية والعالمية .[1]

وفي بداية عام 2020 تعرض العالم لجائحة كورونا التي إجتاحت العالم بالكامل والتي تسببت في تراجع كبير لمعظم اقتصاديات العالم ومنها مصر حيث تراجع معدل النمو من 5.6% إلى 3.6% ولذلك تأثرت كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع السياحة حيث حدث تقليص في حجم السياحة الوافدة للبلاد وذلك بنسبة تتراوح من 82%-100% على مدار العام وإتسع إنتشار فيروس كورونا المستجد حتى طغى بآثاره على كافة الأنشطة الإقتصادية وأسواق المال.[2] حيث تم إلغاء العديد من الفاعليات العالمية الكبرى وفرض قيود السفر وتعليق خطوط الطيران للحد من إنتشار الفيروس مما أدى إلى تكبد شركات الطيران والشركات السياحية خسائر فادحة وبذلك تعرض قطاع السياحة في العالم للركود التام وعليه فلن يتعافى منها إلا بعد أن تتم السيطرة على هذا الفيروس ومن ثم رفع حظر السفر بصورة آمنة للأفراد وتجدر الإشارة إلى أنه كلما طال أمد هذة الأزمة الصحية كلما زادت خسائر الشركات السياحية الصغيرة والمتوسطة والتي تُشكل نسبة كبيرة من قطاع السياحة وزيادة أزمات القطاع السياحي، كما أن هناك محاولات للحكومة المصرية لإستيعاب تبعات أزمة وباء كورونا وتخصيص مبالغ ضخمة كخطة إنقاذ عاجلة، إلا أنها لم تستطيع الوقوف بمفردها تجاه تلك الأزمة، وما زال هناك حالة من عدم اليقين بشأن مدى إستمرار الوباء من عدمه وما يمكن أن تسببه تلك الجائحة من تداعيات إقتصادية وإجتماعية وبيئية.[3]

1- منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمى لشرق المتوسط.

http://www.emro.who.int/ar/health-topics/severe-acute-respiratory-syndrome/index.html

2- البنك المركزى المصرى، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد 283، (القاهرة: البنك المركزى المصرى): أكتوبر 2020 ، صـ 142.

3- د.مرسى، سلوى محمد ، الصادى، زينب محمد ، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى، الإصدار رقم (10)، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتمله لأزمة كورونا على الإقتصاد المصرى، معهد التخطيط القومى، جمهورية مصر العربيه، مايو 2020، صـ4.

2- المشكلة البحثية:

على الرغم من المراحل الاصلاحية التى مر بها الاقتصاد المصرى منذ عام 2016، وقد حصدت نتائجها الايجابية بشكل ملحوظ فى معدل النمو الاقتصادى الذى بلغ 5.6% عام 2019 وتراجع معدلات التضخم والبطالة وتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى، إلا أن بداية عام2020 كانت واعدة لكن مع بداية انتشار فيروس كورونا أدى إلى تراجع معدل النمو الإقتصادى المصرى إلى 3.6% حيث بدأ انحسار كامل فى معدلات الحجوزات لتعود أرقام الحجوزات إلى ما كانت عليه العام الماضى وتراجع بمعدل 30% على غير المتوقع.[1]

أوضحت إدارة الأزمات بالمنظمة العربية للسياحة أن أكثر من 50 مليون موظف يعمل فى القطاع السياحى على مستوى العالم و2 مليون موظف على مستوى القطاع السياحى المصرى قد يتعرضون للإيقاف جراء تفشى وباء كورونا وانتشاره عالميًا ومحلياً، مما يمثل تهديداً خطيراً لهذه الصناعة الكبرى سواء للمستثمرين أو العاملين بها نتيجة إلغاء الآلاف من الرحلات الجوية والبرية الدولية مما إنعكس سلبياً على كل من الاستثمارات السياحية والعاملين بها فى مصر.

أدى وباء كورونا إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادى العالمي، فوفقاً لأحدث تقديرات صندوق النقد الدولى انكمش النمو الاقتصادى العالمى بنسبة 4.9% فى عام 2020 ومن خلال تتبع التغييرات فى بعض المؤشرات الاقتصادية خلال فترة ذروة الوباء والتى تشمل معدل النمو الاقتصادى، البطالة، التضخم والموازنة العامة للدولة لذلك تأثرت معظم اقتصاديات العالم وهذا ليس بعيداً عن الاقتصاد المصرى.[2]

3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الآثار الناجمة على القطاع السياحى المتمثل فى الايرادات السياحية وأعداد السائحين نتيجة تفشى فيروس كورونا وذلك من خلال عرض البيانات والاحصاءات سواء بالسلب أو الإيجاب قبل أزمة كورونا وأثناء الأزمة، كما يهدف إلى توضيح الإجراءات المختلفة التى إتخذتها الحكومة فى مواجهة تداعيات وباء كورونا إقتصادياً وإجتماعياً.

1- البنك المركزى المصرى، المرجع السابق.

2-The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer-Special Focus On The impact Of COVID- 19, May 2020,P18.

4- أهمية البحث:

- يطرح هذا البحث أهم التطورات الخاصة بقطاع السياحة والسفر على مستوى جمهورية مصر العربية.
- رصد المتغيرات الخاصة بقطاع السياحة الاجمالية ومكونات صناعة السياحة والسفر.
- تحديد الاجراءات والسياسات المتخذه لمساندة قطاع السياحة فى مصر.
- دعم السياحة المصرية بكافة أطرافها لحين اجتياز الأزمة الحالية وذلك من خلال:

1- تعزيز السفر الداخلى لكل المواطنين والأجانب المقيمين بمصر.

2- الحفاظ على قوة العمل الخاصة بقطاع السياحة حيث يقدر المجلس العالمى للسفر والسياحة (WTTC) حيث نجد أن 60% من وظائف السياحة معرضة للخطر على مستوى العالم، مع احتمال خسارة 197.5 مليون وظيفة.

- تقوم الحكومة المصرية على مواجهة تداعيات وباء كورونا وتقييم درجة التأثر ومدى فاعلية تلك السياسات وتنوعها فى مواجهة الأزمة.
- توضيح الاجراءات التى اتخذتها الحكومة فى التخفيف من وطأة إنتشار فيروس كورونا المستجد وتحفيز الاقتصاد على النمو.

5- تساؤلات البحث:

يطرح البحث العديد من التساؤلات الهامة التى يمكن من خلالها معرفة حجم المشكلة ووضع حلول لمواجهة أزمة كورونا وهذه التساؤلات هى:

1- ما هى الآثار الناجمة على ايرادات قطاع السياحة أثناء إنتشار جائحة كورونا؟

2- كيف أثرت جائحة كورونا على حركة السفر وشركات الطيران والفنادق والعمالة؟

3- ما هى الإجراءات الاحترازية التى فرضتها الحكومة المصرية لمواجهة جائحة كورونا؟

4- ماهى التدابير الاقتصادية المتبعة لمواجهة فيروس كورونا؟

6- حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية مصر العربية.

الحدود الزمنية: من عام 2010 حتى عام 2021.

7- مفاهيم البحث:

السياسة المالية- الإحصاءات الاقتصادية - التكنولوجيا المالية- السياسة الوقائية- الإستثمارات الأجنبية - العملات الأجنبية.

8- الدراسات السابقة:

أولاً الدراسات باللغة العربية:

1- د.عباس، جيهان عبد السلام،2021.[1]

مشكلة الدراسة: وضحت أزمة كورونا وإنعكاساتها السلبية على معظم إقتصاد العالم، كما أثرت بشكل سلبى على الاصلاح الاقتصادى فى مصر، ونتيجة انفتاح الاقتصاد المصرى على غيره من إقتصادات دول العالم أصبح عرضه للأزمات المالية وكذلك الصحية الوبائية مثلما حدث أثناء جائحة فيروس كورونا وإعتمدت الدراسة على التحليل الوصفى.

هدف الدراسة: تسليط الضوء على أثر فيروس كورونا على الاقتصاد المصرى وذلك من خلال تحليل المتغيرات الإقتصادية الخارجية بالإضافة إلى تناول مؤشرات الاقتصاد الكلى وعرض السياسات والاجراءات الاقتصادية المختلفة التى إتخذتها الحكومة المصرية فى مواجهة تداعيات فيروس كورونا. ومن خلال ذلك أوضحت الدراسة مدى تأثير جائحة كورونا على قطاع السياحة المصرى خلال عام 2020-2021 حيث إنخفض عدد السائحين إلى 202 مليون سائح بنسبة 19% مقارنة بعام 2018 وبالتالى تحقيق إيرادات سياحية بنحو 360 مليون دولار فقط مما يعنى خسارة نحو 18 مليار دولار مقارنة بعام 2020.

تراجع عدد السائحين بنسبة 100% خلال(إبريل- مايو- يونيو) مقارنة بشهر إبريل 2019 حيث بلغ عدد السائحين 932 ألف سائح، وفى(يوليو- أغسطس) ووصل عدد السائحين إلى 89 ألف و 223 ألف سائح لتنخفض نسبة تراجع الحركة السياحية إلى 82% فى أغسطس 2020 وإنخفضت الايرادات السياحية فى النصف الأول من عام 2020 بنحو 55% مقارنة بعام 2019، وخلال ذلك كشفت أزمة كورونا أوجة القصور فى نظم المعلومات الاحصائية للسياحة سواء على المستوى العالمى أو المصرى.

نتائج الدراسة: أدى إنتشار فيروس كورونا عالمياً إلى حدوث بعض التغيرات الاقتصادية بين مصر ودول العالم ومن أهم تلك المتغيرات كان قطاع السياحة والذى إستقبل الصدمة الأولى من خلال غلق خطوط الطيران لتنخفض أعداد السائحين وكذلك الإيرادات السياحية نهاية عام 2020 مقارنة بعام 2019، كما تأثرت العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول العالم بشكل كبير نتيجة الصدمات المالية أو الصحية الوبائية.

توصيات الدراسة: إدراج قطاع السياحة ضمن القطاعات التى تحتاج إلى حزم الطوارئ الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية وإنشاء استراتيجيات لإدارة أزمات قطاع السياحة وكذلك التحول إلى الإقتصاد الرقمى وهو ما يحتاج إلى تسريع إستكمال القوانين والقواعد لصالح المزيد من التجارة الالكترونية.

1- د. عباس، جيهان عبد السلام، أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى (التداعيات وسياسات المواجهة)، المؤتمر العلمى الخامس (أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومى- المقترحات والحلول)، كلية تجارة، جامعة القاهرة، 2021.

2- د. فريد، سالى محمد، 2020.[1]

تهدف هذه الدراسة إلى مدى تأثر مصر من النقد الأجنبى الذى يشتمل على عائدات السياحة وإستخدمت منهج التحليل الوصفى حيث إرتفعت الإيرادات لتصل 12.57 عام 2019 مقارنة ب 9.8 مليار دولار عام 2018. ونجد أن متحصلات الصادرات بلغت 524 مليار جنيه، أما الواردات فبلغت 1465 مليار جنيه عام 2018 لذا حقق الميزان التجارى عجزاً بلغ قيمته 940 مليار جنيه عام 2019. وانخفضت قيمة الصادرات غلى 2283 مليون دولار فى مارس 2020 فى حين بلغت 2694 مليون دولار فى فبراير 2020، كما إرتفع تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر لمصر ليصل إلى4899 مليون دولار حتى يناير 2020. وبحسب بيانات البنك المركزى المصرى أظهر تحويلات العاملين بالخارج التى قُدرت بنحو 26.8 مليار دولار عام 2019 بارتفاع قدره 1.3 مليار دولار عن عام 2018 والتى سُجلت بنحو 25.5 مليار دولار، وأظهرت المؤشرات الأولية لموازنة العام المالى 2020/2021 والسيناريوهات التى أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية وجود انعكاسات سلبية على أغلب المؤشرات حيث أن معدل النمو الاقتصادى من المفترض أن يصل إلى 6% بنهاية العام المالى 2020 ولكن بسبب هذه الأزمة الحالية من المتوقع أن يصل إلى نحو 4.5%، كما وضحت هذه الدراسة أنه مع توقف حركة السياحة والطيران إنخفاض الايرادات السياحية 36% و إنخفاض أعداد السائحين بنسبة 63% ، كما أشارت دراسة لمنظمة العمل الدولية إلى تأثر حوالى 81% من القوى العاملة العالمية بسبب الاغلاق الكلى أو الجزئى لأماكن العمل، حيث إنخفض الاحتياطى من النقد الاجنبى خلال شهر مارس وإبريل 2020 بنحو 8.5 مليار دولار ومن المتوقع انخفاض سعر الجنيه المصرى بنهاية عام 2020 فى ظل فقدان مصر لجانب من مصادرها من العملات الاجنبية.

كما تناولت الدراسة أهم الاجراءات التى اتخذتها الحكومة للتعامل مع الأزمة ومن أبرزها:

- تخصيص مبلغ قيمته 100 مليار جنيه مصرى لمواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا.

- خَفّضت لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزى المصرى أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 300 نقطة أساس بهدف تشجيع نمو القطاع الصناعى وزيادة الانفاق الرأسمالى، وتأجيل أقساط ومدفوعات جميع القروض المصرفية للشركاء وعملاء التجزئة لمدة ستة أشهر، التصريح بإعفاءات ضريبية لصالح الشركات الصناعية والسياحية.

كما اختتمت الدراسة بأهم التوصيات المقترحة ومنها:

- التركيز على السوق العربى والافريقى بعد انتهاء الأزمة لزيادة عدد السائحين والاهتمام بالسياحة الطبية العلاجية و زيادة التسويق لمقاصدها فى مصر والعمل مع القطاع السياحى الخاص على تشجيع الابتكار و دعم رواد الأعمال والتوجه نحو السياحة الخضراء وتفعيل صندوق الاستثمار السياحى لاعادة الهيكلة المالية للمشروعات السياحية.

1- د. فريد، سالى محمد، تداعيات كورونا على العوائد المصرية بالنقد الأجنبى، سلسلة اوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى، معهد التخطيط القومى،إصدار رقم 17، يونيو 2020.

3- د.عبود، سحر، د. مليجى، أسماء، 2020.[1]

تتناول هذه الدراسة:

أولاً: تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادى العالمى: حيث أظهرت تقديرات المؤسسات الدولية أن تداعيات أزمة كورونا تجاوزت أى تداعيات لأزمات سابقة حيث أنها أثرت على جانبى العرض والطلب معاً وتأثر كافة القطاعات بها.

ثانياً: التداعيات المحتمله لأزمة كورونا على النمو الاقتصادى فى مصر: حيث أن إضطراب سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب العالمى وتراجع معدل الاستثمار وتوقف الأنشطة الاقتصادية وتراجع معدلات التجارة الدولية وتوقع صندوق النقد الدولى أن النمو الاقتصادى لن يتجاوز 2% خلال عام 2020 كما وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ثلاثة سيناريوهات محتمله للنمو الاقتصادى خلال العام 2021/2020 وهى

1- سيناريو متفائل: يكون التعافى بنهاية العام المالى 2020/2019 وفيه ينخفض النمو إلى 5.1%

2- سيناريو متوسط: يكون التعافى مع نهاية سبتمبر 2020 وقد ينخفض النمو إلى 4.5%

3- سيناريو متشائم (احتماله 30%): حيث يكون التعافى مع نهاية ديسمبر 2020 وفيه ينخفض النمو إلى 3.5%

ثالثاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة على مستوى العالم ومصر: دفعت العديد من المنظمات الدولية لمواجهة الحد من انتشار الفيروس حيث تبنت معظم الدول سياسات عاجلة لمواجهة الازمة الصحية وتنوعت السياسات التى تبنتها مصر ما بين مالية تحفيزية وأخرى نقدية توسعية وثالثة قطاعية.

السياسات المالية: الانفاق على الصحة والبحوث الخاصة بالفيروس وشراء مستلزمات الوقاية وتجهيزات المستشفيات.

السياسات النقدية: تخفيض أسعار الفائدة وضمانات قروض للبنوك وتوسع البنوك المركزية فى شراء السندات السيادية.

السياسات القطاعية: مساندة القطاعات المتضررة نتيجة الأزمة مثل السياحة من خلال توفير السيولة لها وتحمل الدولة للأجور، تأجيل الايجارات ورسوم المرافق للمنازل والشركات الصغيرة، وتقديم إعانات بطالة عاجلة.

رابعاً محاولة لتقدير الأثر الأولى للسياسات على النمو الإقتصادى فى مصر: تفترض دالة الإنتاج أن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى يظهر من خلال ثلاثة عناصر رئيسية وهى عنصر العمل، عنصر رأس المال وعنصر الإنتاجية الكلية للعوامل وقد إعتمدت الدراسة فى هذا الإطار على منهجية ديناميكيات النظم فى ضوء إفتراضيات النموذج، ومن المتوقع أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى 3.9 % عام 2019-2020، ثم إلى 2.6% عام 2020-2021، ثم يبدأ فى التعافى ليصل إلى 2.9% عام 2021-2022.

خامساً التدخلات المقترحة لدفع النمو الإقتصادى فى مصر: التدخلات التى لها أولوية أثناء الأزمة مثل حشد الجهود والموارد ودعم ومساندة القطاع الخاص وكذلك التدخلات بعد الأزمة مثل الإسراع بإطلاق إستيراتيجية الإحلال محل الموارد ومراجعة الإنفاق الحكومى وحمايه إجتماعية للعمالة الغير منتظمة ومراجعة قوانين العمل.

1- د. عبود، سحر، د. مليجى، أسماء، التداعيات المحتملة لجائحة كورونا على الاقتصادى المصرى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، عدد خاص، نوفمبر 2020.

4- د. مرسى، سلوى محمد، د.الصادى، زينب محمد، 2020.[1]

تناولت هذه الدراسة تداعيات فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى وإستخدمت منهج التحليل الوصفى وكان ذلك فى عدة نقاط رئيسية ومنها:

أولاً الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة: تُعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية على المستوى المحلى والعالمى وتساهم بشكل كبير فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها أحد أهم المصادر للدخل القومى والنقدى الأجنبى للاقتصاد المصرى وذلك يرجع إلى قدرتها على إقامة الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى.

ثانياً- مساهمة القطاع السياحى فى الناتج المحلى الاجمالى وزيادة فرص العمل: ساهم القطاع السياحى فى الناتج الاجمالى(المساهمة المباشرة والغير مباشرة) بحوالى 12% خلال عام 2019 ومن المتوقع أن تقل هذه النسبة عام 2020 بسبب تفشى جائحة كورونا وأدى إنتشار الفيروس فى معظم دول العالم إلى الإضرار بالعديد من القطاعات الانتاجية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم وتعرضها إلى خسائر كبيرة، ويعد قطاع السياحة واحداً من أكثر القطاعات الاقتصادية التى تكبدت خسائر فادحة حيث توقفت حركة السياحة والطيران بشكل كامل فى الأربع شهور الأولى منذ ظهور الفيروس.

ثالثاً أثر تفشى فيروس كورونا على قطاع السياحة العالمى: وضعت منظمة السياحة العالمية ثلاث سيناريوهات للوضع السياحى العالمى خلال عام 2020 طبقاً لتوقعات الفتح التدريجى وفتح الحدود بين الدول

- السيناريو الأول: فى حالة الفتح التدريجى للحدود وتخفيف قيود السفر وبدء رحلات الطيران الداخلى فى بداية شهر يوليو 2020 سوف يصل الانخفاض فى عدد السياح إلى حوالى 58% فقط بالمقارنة بعام 2019.

- السيناريو الثانى: فى حالة الفتح التدريجى للحدود وتخفيف قيود السفر وبدء الطيران الداخلى فى بداية شهر سبتمبر 2020 فإن انخفاض أعداد السائحين سوف يصل إلى 70% بالمقارنة لعام 2019 وهذا ما يتوقعه العديد من الخبراء.

- السيناريو الثالث: إذا استمرت الأمور كما هى حتى بداية ديسمبر 2020 فهذا يؤدى إلى خسائر فادحة للقطاع السياحى وانخفاض فى أعداد السائحين بنسبة 78%.

كما وضحت الدراسة بعض المقترحات منها: إيجاد فرص بديلة للمرشدين السياحين بما يساعد فى الترويج للسياحة المصرية من خلال اعداد فيديوهات حول المناطق الأثرية ووضعها على منصة ترويجية للسياحة فى مصر واستخدام الجولات الافتراضية وغيرها، ورفع الوعى الصحى للعاملين فى مجال السياحة لمواجهة الفيروسات من خلال دورات تدريبية مكثفة لكافة العاملين بالقطاع.

1- د. مرسى، سلوي محمد، د الصادى، زينب محمد، تداعيات جائحة كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى،عدد خاص، نوفمبر 2020.

5- د. الجوهرى، عصام، 2020.[1]

طرحت هذه الدراسة مشكلة وباء كورونا وكيفية صناعة تكنولوجيا المعلومات عالمياً حيث قامت الحكومة بفرض العزلة الجبرية فأدى ذلك إلى تقييد حركة العمالة وكذلك تقييد حركة المستهلكين وتغيير طرق العمل ولكن حققت التجارة الخارجية وتكنولوجيا الاتصالات والتطبيقات الالكترونية مكاسب أثناء الأزمة حيث زاد شراء المنتجات وإتمام التعاملات المالية والبكنية عبر الانترنت، ساهمت التكنولوجيا بشكل كبير فى تنظيم حركة السياحة حيث تم إستخدام البرامج الالكترونية فى حجز الرحلات السياحية وتحديد مواعيدها وحجز الفنادق أثناء فرض الاجراءات الاحترازية والتباعد الاجتماعى، كما قامت وزراة السياحة والآثار بتقديم جولات إفتراضية وبثها على منصات التواصل الإجتماعى، ونتيجة لذلك تم زيادة الاستثمارات فى التكنولوجيا على المدى القصير والبعيد، أدت صناعة تكنولوجيا المعلومات إلى انقاذ العديد من القطاعات مثل التعليم والصحة من خلال تقديم شركات التكنولوجيا أدوات رقمية للتغلب على العزلة الاجتماعية للسيطرة على انتشار الفيروس وتطوير لقاح للحد من الإصابات والوفيات لذلك تم إستخدام البرامج التكنولوجية للربط بين الأطباء والمصابين بالفيروس لتسهيل عمليات التشخيص والعلاج دون زيادة الإصابات بالفيروس.

- صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر: جاء ترتيب مصر فى مؤشر الاتصال العالمى 58 من 79 دولة بقيمة 37 نقطة من 120 وهو ترتيب منخفض مقارنة بالدول العربية ويبلغ متوسط سرعة الانترنت الثابت فى مصر 27 ميجا وتصل سرعة الانترنت فى المحمول إلى 17.7 ميجا.

- وضع صناعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر فى ظل أزمة كورونا: أدت الأزمة لحالة التباعد الاجتماعى فأدى ذلك إلى زيادة معدلات استخدام الانترنت فى مصر حيث زادت نسبة تصفح مواقع الانترنت بنسبة 31% وزاد تصفح المواقع التعليمية بنسبة 376%.

كما أوضحت الدراسة التوصيات اللازمة لتطوير والاستفادة من صناعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر من أهمها:

- تحسين البنية التحتية التكنولوجية ومضاعفة الاستثمار فى الشبكات لاستيعاب كمية البيانات.

- زيادة الاعتمادية من الوزارات المختلفة وخاصة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على الشركات المصرية وتقليل الاعتماد على الشركات الاجنبية ومشغلى النظم المتكاملة وذلك لاعتبارات الامن القومى.

- تفعيل استيراتيجية واضحة ومكتمله الاركان للتحول الرقمى وتطوير الخدمات اللوجستية مثل الشحن والدفع الالكترونى

- العمل على توفير قواعد بيانات متكاملة لكافة القطاعات و تطبيق نظام Ticketing فى المصالح الحكومية.

- العمل على تبنى التكنولوجيا الحديثة مما يؤدى إلى تقليل تكلفة المعاملات وتوفير المعلومات للتحليل مما يفيد كافة القطاعات، توجيه البنوك للاستثمار فى شركات تكنولوجيا المعلومات ووضع قوانين صارمة لحماية وأمن المعلومات.

---

1 - د. الجوهري، عصام، تأثير جائحة كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر: الفرص والتهديدات، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية فى مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، عدد خاص، نوفمبر 2020.

ثانياً- الدراسات باللغة الإنجليزية:

1-Economic Resech Forum, 2022.[1]

تعتمد هذه الدراسة على التحليل الوصفى لكل من البيانات سواء قبل الجائحة أو البيانات المعاصرة مقارنة بالاوضاع الحالية قبل جائحة كورونا، حيث إعتمدت الدراسة على مصدرين للبيانات:

1- The June 2020 Poll Of Effects Of COVID-19 On Egypt

2- The COVID-19 Mena Monitor

يستعرض هذا التقرير تجربة مصر مع أزمة كورونا وآثارها على سوق العمل والعلاقات الاجتماعية و الشركات المستفادة من البيانات الجديدة التى تم جمعها بواسطة منتدى البحوث الاقتصادية ERF ، كما قامت مجموعة من الاستطلاعات التى تم إجراؤها من خلال 2000 أسرة و500 مشروع متناهى الصغر حيث تشير النتائج أن الوضع تدهور من فبراير إلى يونيو 2021 بالرغم أن سوق العمل لقى رواجاً من فبراير إلى يونيو 2020 حيث كان أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة أفضل قليلاً، فقد شهد سوق العمل مزيد من الانتعاش على مستوى النشاط الاقتصادى.

ذكرت الدراسة الاتجاهات الصحية المتبعة لمواجهة فيروس كورونا ومن أهمها:

- فرضت الحكومة حظر التجول فى بداية الأزمة لمدة أسبوعين ومد الحظر لاحقاً لمدة شهر.
- مد ساعات حظر التجول نهاية شهر مايو وفرض غرامات بقيمة 4000 جنيه فى حالة عدم ارتداء الكمامة.
- قامت الحكومة بعد ذلك بتخفيف الحظر اليومى وإعادة فتح المتاجر ودور العبادة والمطاعم والفنادق بسعة 25%.
- نتيجة زيادة عدد الحالات فى ديسمبر 2020 و يناير 2021 صاحبه زيادة كبيرة فى الوفيات نتيجة إنتشار فيروس كورونا، وفى بداية عام 2021 قامت الحكومه بحملة تطعيم بنسبة 2% فقط من سكانها .

ذكرت الدراسة الاجراءا ت التى اتبعتها الحكومه سواء إقتصادية أو إجتماعية لمواجهة فيروس كورونا ومنها:

- حصل قطاع الطيران على قروض ومد فترة السماح لمدة سنتان بضمان حكومى قيمته 3 مليار جنيه.
- خصصت الحكومة 5 مليار جنيه لتوفير المستلزمات الطبية العاجلة وصرف المكافآت للعاملين فى مستشفيات الحجر الصحى والمختبرات الجامعية، وقامت العديد من الشركات بتعديل نموذج الأعمال لتقليل العمل مباشرة.

1- Economic Resech Forum, Egypt COVID-19 Country Case Study, 2022.

2- Ministry Of Planning and Economic Development, 2020.[1]

أعدت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية الدراسة من خلال أوضاع بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى فى مصر قبل ظهور وباء كورونا، وإتبعت الدراسة منهج التحليل، حيث أدت أزمة جائحة فيروس كورونا إلى تراجع الناتج المحلى الاجمالى لمصر خلال الربع الرابع من السنة المالية 2019/2020 مقارنة بعام 2018/2019.

تعرض قطاع الصناعة بنسبة 8.3% ويعتبر قطاع الزراعة أقل تأثراً عن قطاعات أخرى وأدى ذلك إلى زيادة الفقر نتيجة انخفاض فى النشاط الاقتصادى من خلال توقع صندوق النقد الدولى أن جميع البلاد تعانى من تدهور الاقتصاد

عملت الحكومة على دعم الأنشطة الاقتصادية من خلال استيعاب السياسات المالية والنقدية وتشمل 100 مليار دولار جنيه لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية من خلال تقليص الفائدة والأسعار وتقديم قروض بفائدة منخفضة لدعم القطاعات الأكثر تضرراً، حيث إنخفضت عائدات السياحة نتيجة الاغلاق الجزئى وتقليل النشاط الاقتصادى كما حدثت تغييرات فى الناتج المحلى الاجمالى ودخل الأسرة بين شهرى إبريل ويونيو 2020.

ذكرت الدراسة أهمية قطاع الزراعة وخاصة فى أوقات الأزمات الدولية، عادة ما توجد قيود صريحة على المزارعين والتجار وأسواق المواد الغذائية ولكن من المرجح أن يكون فيه زيادة بنسبة 10% على الانتاج الحيوانى حيث تم تزويد كميات إضافيه من اللحوم ومنتجات الألبان وانخفاض المنتجات الحيوانية المستوردة.

ومع إنخفاض الطلب على المواد الغذائية من الفنادق والمطاعم، وتشير التقارير إلى أن المنتجات الغذائية قد شهدت زيادة فى الطلب على المنتجات الغذائية خلال شهر رمضان 2020.

شهدت الأزمة توقف المصانع عن الانتاج حيث إنخفضت الطلبات العالمية والذى يعتمد على المواد الخام المستورده من الصين والهند والذى أدى إلى إضطراب سلاسل التصدير العالمية .

توقفت بعض المشاريع نتيجة الاغلاق الجزئي للمؤسسات التجارية وحظر التجول أدى إلى قلة الانتاج بنسبة 15%.

ذكرت الدراسة مدى تأثير انتشار الفيروس على قطاع السياحة حيث تم إلغاء حوالى 80 % من الحجوزات المستقبلية مع حظر الرحلات الدولية فى معظم دول العالم فحدثت خسارة فى عائدات السياحة.

طرحت الدراسة العديد من الاجراءات لدعم النشاط الاقتصادى ومنها:

– السماح بالدفع الالكترونى للرسوم والضرائب والمصاريف من قبل الجمارك، وتحديد حد أدنى للرسوم الجمركية والشحن

– يشجع TFA الأعضاء على استخدام تكنولوجيا المعلومات للتحكم فى بعض الأنظمة الأكثر تقدماً باستخدام الشهادات الالكترونية واستخدام الذكاء الاصطناعى .

– يواصل الاعضاء استكشاف استخدام الشهادات الالكترونية بدلاً من الورقية خلال جائحة فيروس كورونا.

– تقديم حلول للتجارة الالكترونية الجديدة لتمكين الحركة السريعة والآمنة للسلع والخدمات عبر الحدود وذلك لانتعاش الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة.

1- Ministry Of Planning and Economic Development, Regional Program Policy Note 06, Impact of COVID-19 on The Egyptian Economy:Economic Sectors,Jobs, and house holds, Cairo:Ministry of Planning and Economic Development, June 2020.

3- Organisation for Economic Co-operation and Development, 2020.[1]

تناولت هذه الدراسة الإجراءات التى أعلنتها الحكومة من تقديم تمويل إضافى بقيمة مليار جنية لتطبيق التدابير الإحترازية والخدمات الصحية لإحتواء القدرة الاستعابية للمرضى الحرجين، حيث أصدرت وزارة الصناعة والتجارة مرسومين بمنع تصدير مستلزمات الوقاية من العدوى بما فى ذلك أقنعة الوجه والكحول، وأغلقت المعالم الآثرية والمطاعم والكنائس والمساجد والفعليات الثقافية والرحلات السياحية وفتح المحلات التجارية والمخابز والصيدليات.

تأثر الاقتصاد بفيروس كورونا المستجد حيث تدنى مؤشر المشتريات لنشاط القطاع الخاص إنخفض إلى 42.2 فى مارس 2020 من 48.2 فى ديسمبر 2019 مما يشير إلى تدهور الإقتصاد فى الربع الأول من عام 2020

تُقدر خسارة الدخل من السياحة حوالى مليار دولار شهرياً وهى صناعة تبلغ قيمتها 12.5 مليار دولار سنوياً وتساهم بنسبة 12% من الناتج المحلى الإجمالى.

أوضحت الدراسة الإنعكاسات السلبية على قطاع السياحة حيث تعرضت حوالى 138.000 وظيفة للخطر حيث يمثل قطاع السياحة 10% من إجمالى العمالة وهو ثالث أكبر قطاع للدخل بعد التحويلات النقدية والصادرات غير النفطية، ووصلت قيمة التحويلات فى مصر إلى 28.8 مليار دولار فى عام 2019 فى حين بلغت قيمة التحويلات خلال الفترة من يناير إلى مارس 2020 إلى 6 مليار دولار كما كان متوقع أن ينخفض بنسبة 2.3 مليار دولار خلال شهر إبريل عام 2020، وإنخفض مؤشر البورصة المصرية الرئيسى EGX 30 بنسبة 39%.

أوضحت الدراسة السياسات المتبعه لمواجهة فيروس كورونا ومنها:

- رفع الرسوم على المعاملات الإلكترونية لمدة ستة أشهر، ودفع التحويلات المصرفية عن طريق الدفع الالكترونى.
- أعلن البنك المركزى يوم 29 مارس عن سلسلة من القيود على الودائع والسحب النقدى لتجنب الإزدحام لاسيما أثناء صرف الرواتب والمعاشات، وأعلنت الحكومة عن تخفيض تكلفة رسوم الدمغة فى المعاملات بالبورصة المصرية.
- قامت الحكومة بزيادة المبالغ المدفوعة فى المناطق الريفية من 350 جنية إلى 900 جنيه شهرياً لضمان المساواة الاجتماعية والتوسع فى برنامجى تكافل وكرامة حيث تمثل النساء 88% من المستفيدين من البرنامج.
- إدخال نظام تصاعدى بدلاً من نظام الائتمان الحالى حيث يخضع الدخل لمعدلات ضريبية.
- أدخل البنك المركزى خطوط الإئتمان للمؤسسات السياحية لتسهيل دفع الرواتب والمستحقات المالية للموردين .
- أعلنت وكالة الرقابة المالية مجموعة من الاجراءات لتقديم خدمات مالية مجانية للعملاء المنتظمين وتأجيل 50% من المدفوعات وتخفيض الرسوم الادارية المالية الحالية ومد فترة ثلاثة أشهر لدفع الضرائب العقارية فى قطاع الصناعة والسياحة.

1- Organisation for Economic Co-operation and Development, Tackling Corona viras (COVID-19) Contributing To aglobal effort, The COVID-19 crisis in Egypt, April 2020.

4- Research and Studies until of The Forum For development human and Rights, 2020.[1]

طرحت هذه الدراسة أزمة السياحة المصرية خلال جائحة كورونا حيث إنخفضت الايرادات بنسبة 70% نتيجة إنخفاض عدد السائحين إلى 3.5 مليون سائح وتراجعت الايرادات السياحية إلى نحو 4 مليار دولار لهذا العام، حيث إضطرت جميع الدول إلى إتخاذ مجموعة من الاجراءات مثل العزلة، الحجر الصحى، التباعد الاجتماعى و حظر السفر مما تسبب فى ركود وظهور أزمة إقتصادية غير متوقعة أثرت على الانتاج والعرض والطلب وتوقف حركة الطيران فى جميع أنحاء العالم وأدى ذلك إلى خسائر فادحة بالعالم أجمع. وأدى ذلك إلى توقف قطاع السياحة بأكمله وسط حدوث كارثة شأنها أن تؤدى إلى تهجير نحو ثلاثة ملايين عامل.

أوضحت الدراسة العديد من القرارات والاجراءات لمواجهة الحد من آثار جائحة كورونا ومن أهمها:

- تعقيم جميع الفنادق والمنشآت السياحية خلال فترة إيقاف الرحلات السياحية.
- تسجيل دخول السائح الكترونياً وقياس درجة حرارة السائح كل مرة يدخل فيها الفندق.
- اغلاق المطاعم والمقاهى والكافتيريات وترك مسافة لا تقل عن مترين بين طاولة الطعام ووضع المعقم والمناديل عليها، والزام كل فندق بتوفير عيادة وطبيب مقيم بالتنسيق مع وزارة الصحة و تخصيص غرفة فندقية للحجر الصحى.
- استمرار العمل فى مختلف المشاريع المتعلقة بالنشاط السياحى، وإطلاق مبادرة إحلال وتجديد الفنادق السياحية.وتقديم قرض مساندة القطاع بفترة سماح سنتين بالاضافة إلى دراسة احتمالية أن تتحمل وزارة المالية بعض الاعباء المالية على قطاع الطيران المدنى لدعمه للتعامل مع تداعيات الظروف الحالية.
- تم تأجيل سداد 41.8 مليون جنيه قيمة حصيلة الدولة فى أرباح الشركة القابضة للسياحة والفنادق عن العام الماضى، وتأجيل موعد سداد الديون ومستحقات الفنادق السياحية.
- تنفيذ مبادرة الدعم الفئات الضعيفة فى قطاع السياحة لاصحاب عربات الخيول والقوارب الصغيرة بمختلف أنواعها، وإنشاء صندوق الازمات لدعم العاملين فى قطاع السياحة بهدف دعم عمال الفنادق والمرشدين.
- استمرار صرف المعونات للعاملين فى قطاع السياحة من صندوق الطوارىء لوزارة القوى العاملة حتى أكتوبر 2021، وإطلاق مبادرة للترويج السياحى باستخدام التقنيات الحديثة حيث أطلقت وزارة السياحة و الآثار مبادرة تحت شعار Explore Egypt From Home والتى لقت ترحيب من الصحافة العالمية
- أطلقت لافتة السلامة الصحية للفنادق التى وافقت عليها وزارة الصحة وهى متوفرة فى جميع الفنادق التى ترغب فى العمل والتى ينطبق عليها القواعد والشروط التى وافق عليها مجلس الوزراء والمعايير الصحية الدولية.

1- Research and Studies until of The Forum For development human and Rights, The Role of The Egptian State in Supporting The Tourism Sector during The Pandemic, May 2020.

5- WTO, 2020.[1]

شهد قطاع السياحة إرتفاع ملحوظ عام 2019 على مستوى الدول العربية ليصل لحوالى 313.6 مليار دولار مقارنة بعام 2018 حيث سجل نحو 281.5 مليار دولار بنسبة بلغت 2.2% نتيجة زيادة عدد السائحين الوافدين إلى الدول العربية ليصل عدد السائحين 107 مليون سائح خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018 وصل عدد السائحين إلى 104 مليون سائح حيث سجلت مصر إرتفاع بنسبة 22% فى عام 2019.

تعرض قطاع السياحة للخطر حيث تشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة، إلى أن تفشي فيروس كورونا يهدد بفقدان ما يقارب من 50 مليون وظيفة فى قطاع السياحة بالإضافة إلى إنخفاض عدد السائحين نتيجة فرض قيود الطيران والسفر، كما أثرت تداعيات أزمة فيروس كورونا على جميع القطاعات لذلك أصدرت منظمة السياحة العالمية العديد من الإجراءات مثل التباعد الإجتماعى للحد من إنتشار الفيروس.

قدمت منظمة السياحة العالمية توصيات لدعم الإقتصاد من خلال السياحة والسفر والتخفيف من حدة إنتشار فيروس كورونا ومن أهمها:

- تقييم تأثير تفشى فيروس كورونا على سوق العمل والسياحة.
- التسويق والترويج للسياحة وفتح أسواق جديدة، ووضع إستراتيجية تسويق السياحة العالمية والمحلية.
- تقديم حملات توعية حول أهمية السياحة الداخلية لترويج السياحة وتوفير فرص عمل.
- إقامة ندوات لرفع مستوى الوعى السياحى وتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسياحة.
- التدريب على تطوير الأعمال ذات الصلة بالشركات السياحية للتخفيف من حدة تفشى فيروس كورونا من خلال الصحة، والنظافة والأمن، وإنشاء قنوات عبر الإنترنت للتسويق الإلكترونى للسياحة.
- تمكين المرأة فى العمل بالقطاع السياحى وتقديمها فى مجال صنع القرار.
- إعداد برنامج تدريب مهنى للنساء وعمل مشروع تشغيل الشباب فى مجال السياحة.

التعليق: إن الدراسات السابقة تناولت موضوعات متنوعة إلا أنها لم تتناول أثر فيروس كورونا بشكل واسع على كافة الإقتصاديات الوطنية ولذلك فإن لدراستنا أهمية خاصة حيث أنها تتناول أثر فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى ومن ثم بيان أثر الفيروس على إيرادات قطاع السياحة.

وإتبعت الدراسات مناهج مختلفة إلا أن دراستنا قامت بتناول منهج مختلف معتمد على التحليل الكمى لتنفيذ أفكار البحث، حيث أن الدراسة قامت بشرح وتحليل مؤشرات الأداء الإقتصادى سواء قبل الجائحة أو أثنائها منذ عام 2010 حتى 2021 وهى فترة زمنية أكبر وأشمل وتوضيح إنعكاساتها على القطاع السياحى المصرى وعرض المتغيرات الخارجية والداخلية بشكل أشمل لتوضيح صوة كاملة على أداء الإقتصاد المصرى بصفة عامة وعلى القطاع السياحى بصفة خاصة وذلك وفقاً لأحدث البيانات الصادرة من المؤسسات والوزارات المعنية.

1- WTO. “COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package” ,2020.

هيكل البحث

المحتويات	الصفحة
الفصل الأول: أزمة كورونا... تحدى ونتائج	**20-17**
الأزمة وفيروس كورونا المستجد	18-17
وضع القطاع السياحى قبل أزمة فيروس كورونا	20-19
الفصل الثانى: العواقب الناجمة عن أزمة فيروس كورونا على القطاع السياحى	**28-21**
أزمة السياحة المصرية خلال جائحة كورونا	24-21
الوضع الحالى لقطاع السياحة مع استمرار تفشى فيروس كورونا	28-24
الفصل الثالث: خطط الدولة لتخطى أزمة كورونا	**34-29**
الإجراءات الاحترازية لقطاع السياحة خلال أزمة كورونا	31-29
آليات الحكومة لدعم قطاع السياحة	33-32
مقترحات لتطوير وزيادة الايرادات السياحية	34

الفصل الأول

أزمة كورونا... تحدى ونتائج

مقدمة: يضم الفصل الأول أولاً ''الأزمة وفيروس كورونا'' حيث يذكر شكل الأزمة المتمثلة فى أزمة وباء كورونا و طرح تاريخ الوباء قبل إنتشاره بشكل سلبى فى عام 2020، كما تناول أيضاً تأثير الازمات والكوارث سواء سلبياً أو إيجابياً على الحكومات وكيفية السيطرة على مثل هذه الأزمات. ثانياً'' وضع القطاع السياحى قبل أزمة فيروس كورونا'' حيث يعرض تأثر قطاع السياحة إبتداءً من ثورة يناير 2011 وتأثير الثورة على العائد السياحى واستمر هذا التأثير حتى عام 2017 كما أثر ذلك على الايرادات السياحية وزيادة تسريح العاملين بالقطاع.

الهدف: تحديد الأزمة وأسبابها وكذلك معرفة مدى التأثير الإجتماعى والإقتصادى سواء على الأفراد والحكومات لتحديد ما هى الاجراءات التى سوف تُتبع بعد ذلك لمواجهة الأزمة والسيطرة عليها.

أولاً: الأزمة وفيروس كورونا المستجد

شهد العالم فى السنوات الأخيرة من هذا القرن العديد من الأزمات التى شكلت تهديداً حقيقياً على مختلف القطاعات، لذلك كان على الدول إتخاذ إجراءات إستثنائية لتقليل تأثيرها على كافة القطاعات وخاصة قطاع السياحة.[1]

يُعرف بيرسون وكلير الأزمات بأنها أحداث غامضة تتطلب اتخاذ قرارات من شأنها التغيير إلى الأفضل أو الاسوأ.[2]

عُرفت الأزمة بأنها عبارة عن خلل يؤثر تأثيراً مادياً على الكيان المجتمعى ككل ويهدد الافتراضات الرئيسية التى يقوم عليها أى نظام، وعليه يتطلب لوجود الأزمة شرطين على الأقل

أولاً: يجب أن يتعرض النظام كله للتأثير الشديد إلى الحد الذى تختل معه وحدته بالكامل.

ثانياً: تصبح الافتراضات والمسلمات التى يؤمن بها أعضاء المنظمة موضحاً للتحدى.[3]

تختلف الازمات من حيث شدتها واحتمالية حدوثها ولكن تشترك جميعاً فى التهديد الواقع على كافة القطاعات والمؤسسات وقياس الضرر التى يحلق بها وفقاً للخسائر المادية، قد تحدث الأزمة بشكل مفاجىء وسريع وهذا يؤدى إلى التهديد المباشر للمصالح العليا للدولة وتؤدى الأزمة إلى إحداث تأثير سلبى على حياة الافراد ويؤدى ذلك كله للدخول فى دائرة يصعب حساب ما يحدث فى المستقبل بدقة.[4]

ينتج عن حدوث الأزمات مكاسب مثلما يحدث الخسائر، هذه المكاسب مثل الإسراع بالتغيير، مواجهة المشكلات الكامنة، إمكانية تغيير المواقع، وإدخال استراتيجيات جديدة.[5]

1-Black. S.,The Essentials of Public Relations 1st ,London,Kogan Page,1993,P139.

2- Penrose.J.M., The Role of Perception in Crisis Planning,Public Relations Review,Vol.26.No.2,Summer 2000,P157.

3- يوسف، محمود،جنيد، حنان ، ادارة وتخطيط العلاقات العامة،ط1، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة،2000، صـ25.

4- جمال حواش، سيناريو الازمات والكوارث بين النظرية والتطبيق، ط1، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع،القاهرة، يناير 1999، صـ29.

5- Burnet.J., Astrategie Approach To Managing Crisis, Public Relation Review, Vol.24.No.4.winter 1998,P477.

تهدف إدارة الأزمات إلى تقليل الخسائر والأضرار التى ألمت بالمؤسسات ويطرح العلماء عدد من التعريفات الهامة لإدارة الازمة وتعتبر عملية إدارية خاصة من شانها استجابة استراتيجية لمواقف الأزمات من خلال مجموعة من الإداريين والمدربين الذين يستخدمون مهاراتهم من أجل تقليل الخسائر إلى الحد الأدنى.[1]

يري جون بيرش أن هناك قواعد ثابتة لإدارة الأزمات لا تتغير وهى:

قبل الأزمة: تطوير خطة الأزمة، التدريب على مواقف الأزمات المحتملة، دراسة العلاقات المحتملة، وبناء صورة واضحة للقطاع أو المؤسسة.

أثناء الأزمة: تحديد حجم المشكلة والتعرف على تأثيرها على الجماهير المستهدفة، السيطرة على الموقف، تنفيذ الخطة، التصرف بسرعة والاتصال باستمرار ونقل الحقائق فقط.

بعد الأزمة: الحفاظ على العلاقات والاستمرار فى الاتصالات الوقائية.[2]

الأزمة التى يتم عرضها هى تفشى فيروس كورونا المستجد والتى تعرض لها العالم أجمع ولكن منذ بضع سنوات إنتشر وباء فيروس كورونا حيث أصاب عدة آلاف من البشر خصوصاً جنوب الصين وهونج كونج حيث عانى المريض من التهاب حاد فى الجهاز التنفسى وارتفاع درجة الحرارة وهذا الفيروس ينتقل بين الناس عن طريق الهواء وملامسة الأشياء الملوثة بالفيروس ولا يوجد علاج محدد للمرضى وإنما هو علاج للأعراض، والوقاية والحرص على النظافة الشخصية.

إكتشف العلماء فصيل سارس من فيروس كورونا فى شهر إبريل 2012 وفى الفترة من ابريل 2012 حتى نهاية يوليو 2013 إكتشفت 94 حالة فيروس كورونا فى 8 دول تُوفى منها 46 حالة((تقرير مركز مكافحة الأمراض بالولايات المتحدة الأمريكية)) ونظراً لخطورة الاصابة بفيروس '' نوفل كورونا'' فإن منظمة الصحة العالمية ومركز مكافحة الأمراض فى أمريكا أطلقا تحذيراً للمنظمات الصحية.[3]

كانت هناك ثلاثة فصائل رئيسية من ''فيروس كورونا''منذ 10 سنوات مضت حيت إنتشر فى قارة آسيا وباء ظهر فيصل من فيروس كورونا عام 2003 وأُطلق عليه اسم Sars–Cov وأصاب ما لا يقل عن 8000 إنسان تُوفى منهم 800 شخص أى 1% من المصابين، وتوالى اكتشاف فصيلة جديدة للفيروس فى عامى 2004–2005، وفى عام 2020 اكتشف العلماء الفصيل السادس من فيروس كورونا وأطلقوا عليه اسم ''نوفيل كورونا'' وخصائصه تشبه فيروس Sars–Cov ولا يوجد علاج معروف لفيروس كورونا بكل خصائصه شأنه شأن غيره من أمراض الفيروسات.[4]

1– الخضرى، محسن أحمد، إدارة الأزمات، منهج اداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومى والوحدة الاقتصادية، ط2، بدون تاريخ، صـ55.

2- Brich.J, New1 Factors In Crisis Planning and Response,Public Relation Quarterly,VOL.39.NO.1,spring 1994,P198.

3– د.السباعى، زهير أحمد، فيروس كورونا، ما هو .. وكيف نتقيه؟، منظمة الصحة العالمية، سلسلة الصحة والحياة(7)، 2013، صـ5.

4– منظمة الصحة العالمية، مكتب منطقة الشرق الأوسط فى القاهرة.

ثانياً: وضع القطاع السياحى قبل أزمة فيروس كورونا

تعتمد السياحة المصرية بشكل أساسى على الوافدين الأجانب بنسبة 90% حيث تستحوذ الدول الأوربية على النصيب الأكبر من السائحين، أما السياحة الداخلية فتبلغ 10% من عائدات القطاع السياحى.[1]

السياحة قطاع كثيف العماله يبلغ عدد العاملين به نحو2 مليون عامل تقريباً وهو ما يمثل 9.5 % من إجمالى العماله فى كافة القطاعات، حيث تُسهم السياحة فى المتوسط بنحو 12% من الناتج المحلى الإجمالى[2]

قد بلغت الايرادات السياحية 12.5 مليار دولار عام 2010 إلا أنها إنخفضت إلى 8.7 مليار دولار عقب أحداث يناير 2011 أى بنسبة 30% نتيجة الاضطرابات الداخلية التى وقعت ووصلت إلى أدنى مستوياتها عام 2016 نتيجة أحداث الطائرة الروسية حيث بلغت إيرادات السياحة فى هذا العام 2.6 مليار دولار أى إنخفضت بنسبة 80% مقارنة بإيرادات عام 2010 ثم بدأت تتعافى بداية من عام 2017 حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها فى عام 2019 فقد بلغت 12.6 مليار دولار.

شكل رقم (1) الإيرادات السياحية فى الفترة من 2010 حتى عام 2019

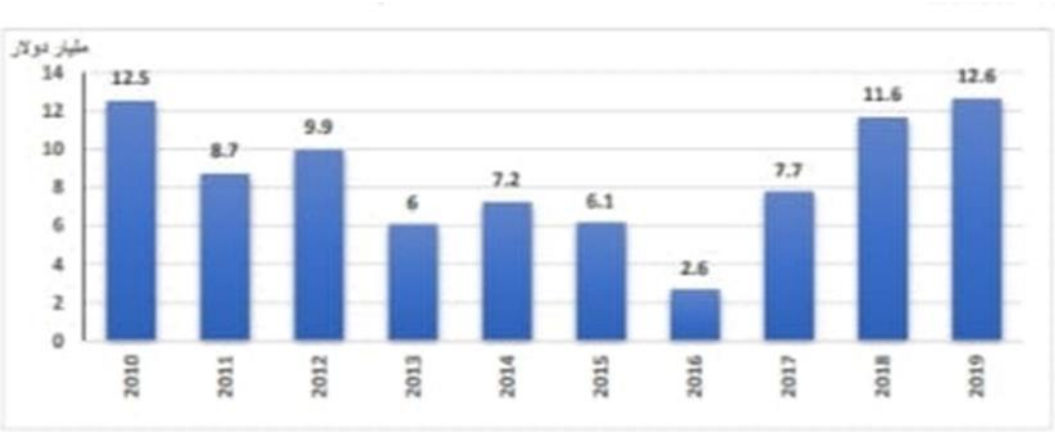

المصدر: البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة

لعب القطاع السياحى دوراً هاماً فى الإقتصاد القومى من خلال مساهمته فى الحد من العجز التجارى والمتحصلات الخدميه وفى إجمالى الصادرات خلال الفترة من 2009- 2010 حتى عام 2018- 2019، كما إختلفت إسهامات القطاع السياحى فى الميزان التجارى بإختلاف الأعوام فكان أعلاها عام 2009/2010 بنسبة 46% ثم إنخفضت إلى 10% فى عام2015/2016 ثم إرتفعت إلى 20% فى عام2017/2018 و30% فى عام 2018/2019.[3]

1-المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، رأى فى خبر، تقرير رأى فى أزمه قطاع السياحة فى مصر، العدد3، مارس 2020، صـ 3. محيا زيتون، آثار الأزمة الماليه / الإقتصادية العالمية على قطاع السياحة فى مصر، 2010، صـ5.

2- المجلس العالمى للسفر والسياحة، 2019.

3- د.مرسى، سلوى محمد ، الصادى، زينب محمد ، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى، الإصدار رقم (10)، سلسلة أوراق السياسات حول التداعيات المحتمله لأزمة كورونا على الإقتصاد المصرى، معهد التخطيط القومى، جمهورية مصر العربيه، مايو 2020، صـ4.

ساهم القطاع السياحى فى ميزان الخدمات بنسبة كبيره بلغت 85% فى عام2008/2009 ثم إنخفضت بعد ذلك لتصل 75% فى عام 2015/2016 ثم إرتفعت مره أخرى لتصل إلى89 % فى عام 2018/2019، أما عن مساهمة القطاع السياحى فى المتحصلات الخدميه فقد بلغت هذه النسبه 51 % فى عام2009/2010 إلى أن إنخفضت لتصل إلى 23% فى عام 2015/2016 ، ثم عادت للإرتفاع مره أخرى فى عام2018/2019 لتسجل 47%.[1]

بلغت نسبة مساهمة القطاع السياحى فى إجمالى الصادرات 48% خلال عام 2009-2010، ثم إنخفضت فى السنوات التاليه لتصل إلى 20% عام 2016-2017 ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 30% فى عام 2017-2018 ثم إلى 40% فى عام2018-2019.[2]

كما يُساهم القطاع السياحى فى خلق العديد من فرص العمل المباشرة والغير مباشرة حيث يقدر عدد العامين فى القطاع السياحى بحوالى3 مليون عامل وهو ما يمثل حوالى 10% من إجمالى قوة العمل.[3]

يوضح شكل رقم (2) أن عدد السائحين فى عام 2010 قد بلغ 14.7 مليون سائح وإنخفض عدد السائحين إلى 9.8 مليون سائح نتيجة أحداث يناير 2011 أى بنسبة 33% ووصلت إلى أدنى مستوياتها عام 2016 إلى 5.4 مليون سائح أى إنخفضت بنسبة 63% ثم بدأت فى الزيادة مرة أخرى إلى أن وصل أعداد السائحين إلى 13 مليون سائح عام 2019.

شكل رقم (2) أعداد السائحين فى الفترة من عام 2010 حتى عام 2019

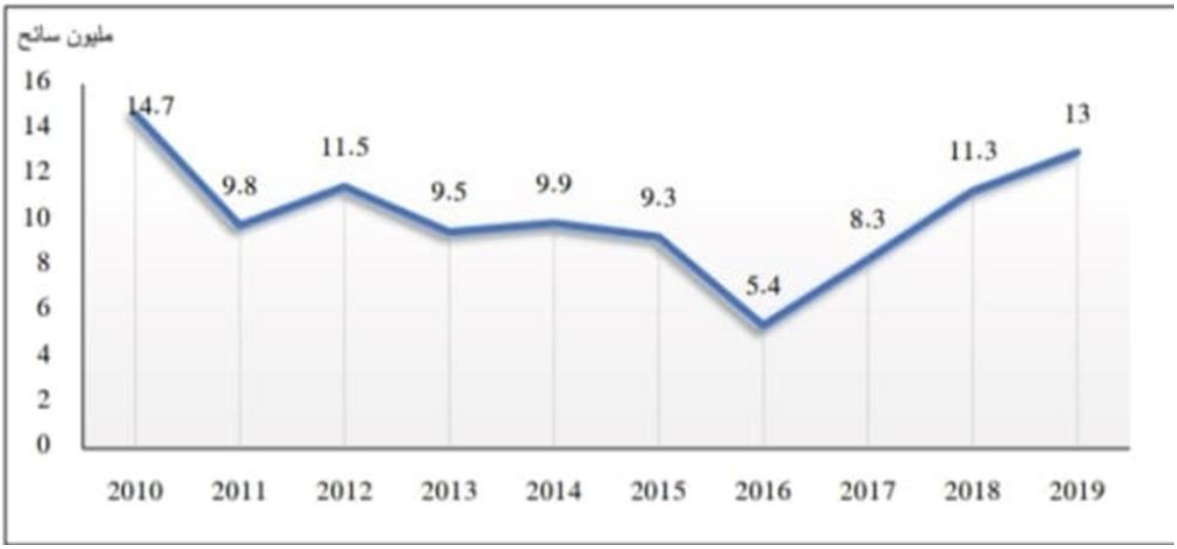

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، أعداد مختلفة

1- د.مرسى، سلوى محمد ، الصادى، زينب محمد، المرجع السابق، صـ4.

2 - البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

3- World Tourism Barometer No18 January2020.

الفصل الثانى

العواقب الناجمة عن أزمة فيروس كورونا على القطاع السياحى

مقدمة: يتناول الفصل الثانى أولاً " أزمة السياحة المصرية خلال جائحة كورونا" والذى يتناول بداية ظهور الازمة فى عام 2020 ولكن فى بداية الأزمة لم يتأثر النشاط السياحى بشكل مباشر، ولكن بعد إستمرار الازمة وتفشى المرض بكل العالم، قامت العديد من الدول الاوربية بتعليق رحلات الطيران وتوقف حجز الفنادق مما أدى إلى شلل بالقطاع بأكمله وتم توضيح حجم الإيرادات خلال عامى 2019 و 2020 وتحديد حجم الخسائر عالمياً ومحلياً.

ثانياً'' الوضع الحالى لقطاع السياحة مع إستمرار تفشى فيروس كورونا'' توضيح الحالة العامة لقطاع السياحى من خلال عرض بيانات البنك المركزى مقارنة ما بين عامى 2020 و 2021 وتوضيح حجم الإيرادات ومن خلال هذا الحصر حدثت حالة من الإنتعاش عن ذى قبل.

الهدف: يهدف الفصل الثانى حصر حجم الازمة وتطورها من خلال البيانات والإحصاءات المختلفة لمواصلة إستعادة معدلات الايرادات كما كانت قبل الأزمة وضع إستراتيجية للتسويق السياحى لجذب عدد كبير من السائحين.

أولاً: أزمة السياحة المصرية خلال جائحة كورونا

تتعرض السياحة فى مصر للعديد من المخاطر بسبب تفشى فيروس كورونا عالمياً، ومن المتوقع أن تمتد فترة التعافى لقطاع السياحة والسفر وعودته إلى المستويات المسجلة قبل الأزمة لفترة تتراوح ما بين ثلاث إلى ست سنوات وفقاً لتقديرات المنظمة العربية للسياحة والإتحاد العربى للنقل الجوى.

أثناء ظهور جائحة كورونا إنقسمت هذه الأزمة إلى أربعة مراحل بدأت بظهور الفيروس فى الصين فقط، ثم بداية الإنتشار عالمياً ثم بعد ذلك تفاقم للمشكله حيث كان لها مردور سلبى على القطاع السياحة وتوضيح صدمات العرض والطلب فى ظل الأزمة، وحدثت إجراءات مشدده فى الدول الأوروبية والعربية وبعد ذلك حدث إنحسار الأزمه وفى المرحلة الرابعة حدث تعافى بشكل تدريجى لجميع الدول ومنها الدول العربية.

يعتمد طول فترة التعافى المتوقعة على عدد من العوامل من أهمها سرعة تعافى الاقتصاد العالمى ومدى تنسيق ما بين دول العالم فيما يتعلق بتبنى إجراءات صحية والفترة المتوقعة للوصول إلى لقاح للحماية من الفيروس وعودة ثقة المسافرين، بناءً عليه من المتوقع وفق فرضية التعافى السريع عودة نشاط قطاع السياحة والسفر فى الدول العربية إلى المستويات المسجلة فى عام 2019 خلال عام 2023.

وفيما يتوقع وفق فرضيتى '' التعافى الوسطى'' و'' التعافى البطىء'' امتداد الفترة اللازمة لتعافى القطاع ما بين 2024 و2026.[1]

1- المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربى للنقل الجوى(2020) ، دراسة تحليلية مشتركة حول الأزمات العالمية السابقة التى أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر ومقارنتها مع أزمة جائحة كورونا- كوفيد19.

حقق قطاع السياحة المصرى قبل أزمة كورونا نمواً ملحوظاً فى عام 2019 إذ بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر نحو 13 مليون سائح مقابل 11.3 مليون سائح عام 2018 فى حين سجلت الليالى السياحية نحو 136.2 مليون ليلة فى عام 2019 مقابل 121.5 مليون ليلة لعام 2018 وهذا التطور الايجابى نتيجة استقرار الوضع السياسى والأمنى فى مصر.[1]

يوضح الجدول رقم (1) توزيع الليالى طبقاً لمجموعات الدول من عام 2011 حتى عام 2020.

Unit : (000) الوحدة : بالألف

Country Groups	*2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	مجموعات الدول
Total	**42 967**	**135 373**	**121 497**	**83 783**	**32 712**	**84 127**	**97 256**	**94 410**	**137 798**	**114 214**	**الاجمالى**
Arabs	14974	46637	43420	30 706	13 561	16 818	19 011	22 800	36 224	30 272	عرب
Europeans	21894	72481	63213	42 601	15 098	62 425	73 587	66 178	92 092	73 976	اوروبيون
Americans	2709	7346	6529	4 668	1 745	2 271	2 340	2 430	4 089	4 351	امريكيون
Others	3390	8909	8335	5 808	2 308	2 613	2 318	3 002	5 393	5 615	أخرى
Percentage Distribution for Tourist nights (%)											**التوزيع النسبى لليالى السياحية (%)**
Arabs	43.8	34.5	35.7	36.6	41.5	20.0	19.5	24.1	26.3	26.5	عرب
Europeans	51.0	53.5	52.0	50.8	46.2	74.2	75.7	70.1	66.8	64.8	اوروبيون
Americans	6.3	5.4	5.4	5.6	5.3	2.7	2.4	2.6	3.0	3.8	امريكيون
Others	1.1	6.6	6.9	6.9	7.0	3.1	2.4	3.2	3.9	4.9	أخرى

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى- السياحة

وقد أثرت جائحة كورونا على قطاع السياحة خلال العام المالى 2020/2021 حيث إنخفض عدد السائحين إلى 2.2مليون سائح مقارنة بعام 2018 وبالتالى تحقيق إيراد سياحى بنحو 360 مليون دولار فقط وهو ما يعنى خسارة نحو 18 مليار دولار كما يتضح من الجدول رقم (2):

1- د. مرسى، سلوى محمد، د. الصادى، زينب محمد ، المرجع السابق، صـ10-11.

جدول رقم (2) تطور أعداد السائحين الوافدين إلى مصر عامى2019 و 2020 ألف سائح

الشهور	قبل الأزمة 2019	أثناء الأزمة2020	معدل التغير %	إتجاه التغير
يناير	861	945	10	↑
فبراير	885	943	6	↑
مارس	1097	398	64-	↓
ابريل	1220	1	100-	↓
مايو	932	2	100-	↓
يونيو	1083	4	100-	↓
يوليو	1225	89	93-	↓
أغسطس	1221	223	82-	↓

المصدر : قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد 19

ولقد كان لإنخفاض أعداد السياح الوافدين إلى مصر أثره السلبى على الايرادات حيث إنخفضت الايرادات السياحية فى النصف الأول من عام 2020 بنحو 55% مقارنة بعام 2019 ويوضح الشكل رقم (3) حجم الايردات السياحية فى عامى 2019 و 2020 حيث جاء التدهور خلال الفترة (مايو- يونيو 2020) مقارنة بالربع الاول من العام ذاته.

شكل رقم (3) حجم الايرادات السياحية خلال عامى2019 و 2020

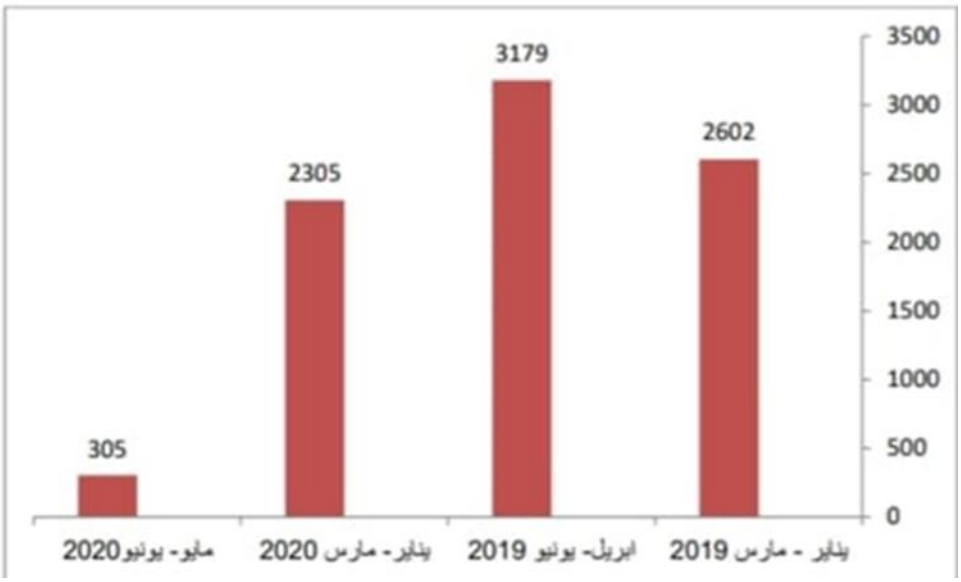

قاعدة بيانات منظمة السياحة العالمية لفترة كوفيد-19

قد بلغت خسائر الإيرادات السياحيه العالميه ما بين 30 و50 مليار دولار لقد بدأ تأثر قطاع السياحة فى مصر بإنتشار الفيروس عندما تم الإعلان عن إنخفاض نسبة الحجوزات الجديدة للوجهات المصرية خلال الأسبوع التالى من شهر مارس 2020 بنسبة 70% ل 80% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضى.[1]

بالإضافه إلى خسائر قطاع السياحه العالمى، فإن الإتحاد الدولى للنقل الجوى وقد أشار إلى أن الخسائر المتوقعه للنقل الجوى الدولى تُقدر ب 252 مليار دولار، وإنخفاض قدرة صناعة الطيران بأكثر من 30% خلال 2020ومع إستمرار هذه الأزمه لعدة أشهر أخرى فإن ذلك سوف يؤدى إلى تعرض العديد من شركات الطيران فى العالم لخطر الإفلاس.[2]

بدأت السياحة فى الانخفاض فى شهر مارس 2020 حيث تم إلغاء ما بين 70 و80% من الحجوزات المستقبلية مع حظر الرحلات الجوية الدولية عبر معظم دول العالم كما حدثت خسارة كاملة فى عائدات السياحة الدولية خلال عام 2020 فقد إنخفضت مساهمة قطاع السياحة فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة تصل إلى 90%[3]

على الرغم من أن جائحة كورونا أدت إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادى لدول العالم حيث أن الإقتصادات الصاعدة قد حققت معدلات نمو سلبية تصل إلى – 3% فى بعض الدول إلا أن مصر هى الدولة الناشئة الوحيدة التى حققت معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى 3.6% خلال عام 2020 وذلك مقارنة ب 5.6% فى عام 2019 كما هو موضح بشكل رقم (4).

شكل رقم (4) معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بسعر السوق(%)

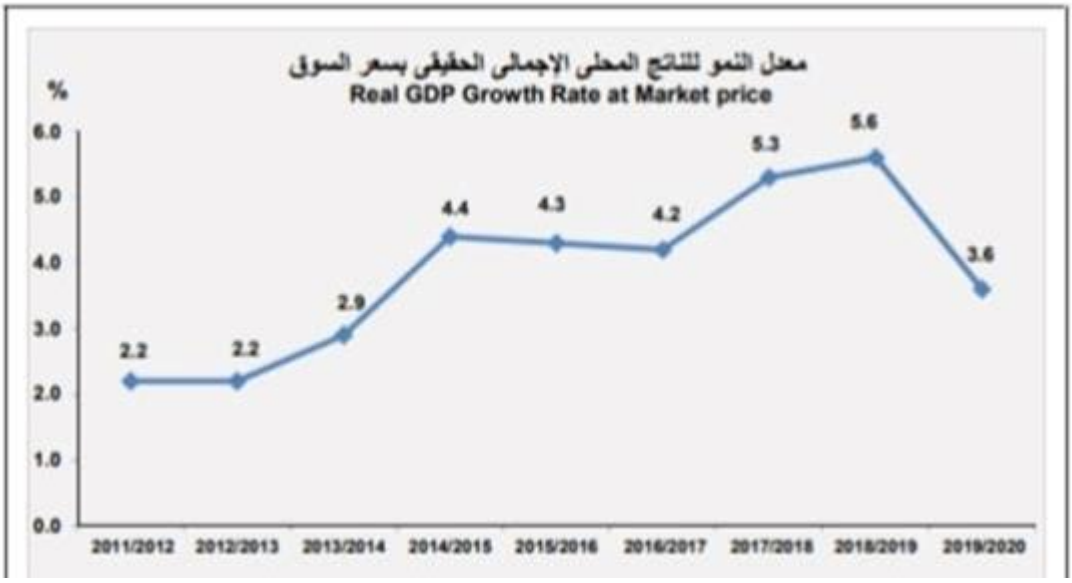

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد 283، (القاهرة: البنك المركزى المصرى): أكتوبر 2020 ، ص 142.

1- تصريح رئيس غرفة شركات ووكالات السفر بموقع جريدة المال.

2- The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer–Special Focus On The impact Of COVID– 19, May 2020,P18.

3- Ministry of Planning and Economic Development , Impact of Covid-19 on the Egyptian economy: Economic sectors, Jobs, and households, Regional Program Policy Note06, (Cairo:Ministry of Planning and Economic Development, June2020),PP2-5.

ثانياً: الوضع الحالى لقطاع السياحة مع إستمرار تفشى فيروس كورونا

تزداد المخاوف بشأن مصير ملايين العمال غير النظاميين حيث أنهم يمثلوا أكثر شرائح المجتمع تأثراً أثناء تفشى فيروس كورونا وزيادة حالات الاصابة والعديد من الوفيات فى البلاد طبقاً لبيانات وزارة الصحة.

تأثر الاقتصاد المصرى بتأثر قطاع السياحة الذى يُعد أمناً قومياً لمصر،الصناعة و كذلك البورصة عكس قطاعى الأغذية والتجزئة ولكن بعض المحللين الاقتصاديين يروا أن قطاع التجزئة تأثر سلبياً لانه إعتمد على الخدمات الالكترونية وخدمات التوصيل وقد سجل حتى الآن نحو 1.5 مليون عامل غير نظامى على موقع وزارة القوى العاملة.[1]

طرحت منظمة السياحة العالمية ثلاث سيناريوهات تشير إلى توقعات بانخفاض يُقدر من 58% إلى 78% بمعدلات السياحة العالمية فى عام 2020 حيث أن المؤشرات الحالية تشير إلى انخفاض بنسبة 70%.

تتوقع منظمة السياحة العالمية أيضاً إلى انتعاش يبدأ من 2021 ويمتد إلى 2024 وهو افتراض مبنى على إنعكاس تطور الوباء وثقة المسافرين ورفع قيود السفر المتوقع بحلول منتصف العام وتستغرق العودة إلى مستويات 2019 من سنتين ونصف إلى أربع سنوات.

تعد آسيا والمحيط الهادى أكثر المناطق تأثراً بتبعات فيروس كورونا على السياحة حيث شهدت انخفاضاً بنسبة 72% فى عدد الوافدين خلال النصف الأول من عام 2020، وجاءت أوروبا فى المرتبة الثانية بانخفاض بلغ 66% وتليها الأمريكيتين بلغ الانخفاض بنسبة 55% وافريقيا والشرق الأوسط بنسبة 57%.

تأثرت الفنادق بانخفاض الطلب على السياحة بشكل مزدوج حيث الايرادات لكل غرفة ومتوسط السعر اليومى والأشغال مع الأداء المنخفض بحسب البيانات المسجلة إلى يوليو 2020 حيث بلغ معدل الأشغال فى يوليو أدنى مستوياته مسجلاً 17% فى أفريقيا و19% فى أمريكا الوسطى والجنوبية و27% فى أوروبا و35% فى الشرق الأوسط و46% فى آسيا.[2]

1- المركز الديمقراطي العربى، تداعيات أزمة كورونا على الأمن القومى (مصر نموذجاً)، 6 مايو 2021.

2- الإمارات اليوم، فى اليوم العالمى للسياحة.. كيف تأثرت السياحة بجائحة كوفيد-19، 27 سبتمبر 2020.

https://www.emaratalyoum.com/business/arab-and-inter/2020-09-27-1.1403105

أظهرت بيانات البنك المركزى المصرى، أن ايرادات مصر عن السياحة قد إرتفعت خلال أول ثلاثة شهور من العام الحالى بنسبة 254.2% مقارنة بنفس الفترة من 2020-2021، وبحسب بيان البنك المركزى عن أداء المدفوعات سجلت إيرادات مصر من السياحة خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر من عام 2020-2021 نحو 2.84 مليار دولار مقابل 801 مليون دولار فى نفس الفترة من العام السابق.

وشهد عام 2021 تعافياً ملحوظاً لقطاع السياحة مع عودة فتح الرحلات الجوية وسماح روسيا بالرحلات المباشرة للمنتجعات والشواطئ السياحية بمصر وهو ما إنعكس على أعداد السياح والايرادات وبحسب ما أعلنته غادة شلبى نائب وزير السياحة والآثار بأن تجاوزت ايرادات السياحة 13 مليار دولار لتعود إلى مستويات ما قبل كورونا، ويأتى ذلك مقارنة بايرادات عام 2020 حيث بلغت نحو 4 مليار دولار بحسب بيانات البنك المركزى المصرى.[1]

شكل رقم (5) الايرادات السياحية المصرية من عام 2010- 2021

المصدر: الاتحاد المصرى للغرف السياحية

1- خريطة مشروعات مصر، قطاع السياحة والآثار، قفزة كبيرة فى ايرادات مصر عن السياحة خلال الربع الأول من العام المالى، 2 فبراير 2022.
https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2022/2/2/2168624/%D9%82%D9%81%D8%B2%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

يعمل قطاع السياحة فى مصر على موسم شتاء 2022 لمواصلة أهدافه لإستعادة معدلاته السابقة قبل جائحة كورونا حيث شهدت مصر إطلاق حملات ترويجية لجذب أكبر عدد من السياح لتنشيط القطاع بداية من أجازات رأس السنة، حيث أطلقت وزارة السياحة والآثار حملة '' باسم الكريسماس المشرق'' لترويج السياحة المصرية عبر منصات التواصل الإجتماعى بداية شتاء 2022، وتستهدف الحملة بشكل أساسى الولايات المتحدة، روسيا، الدول الأوربية لاسيما بريطانيا، ألمانيا، أوكرانيا، ايطاليا وفرنسا تحت شعار ,,شتى فى مصر,, وبحسب ما أعلنه عمرو القاضى الرئيس التنفيذى للهيئة المصرية العامة لتنشيط السياحة، فإن إطلاق هذه الحملة يأتى بالتزامن مع احتفالات أعياد الميلاد بالمدن الساحلية المصرية.

تذكر دراسة حديثة صادرة من المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية جهود الدولة فى التعافى السريع للقطاع السياحى من تداعيات فيروس كورونا، حيث إرتفعت نسبة الاشغالات بالفنادق لتصل إلى 100% ببعض المناطق وهو ما منح دفعة كبيرة للسياحة الثقافية بشكل خاص لاسيما فى الأقصر وأسوان. [1]

مع إغلاق أكثر من 80% من ممتلكات التراث العالمى لليونسكو، إذ كانت السياحة تساهم فى بقاء قطاع الثقافة، التى ينبغى لها تعزيز الهوية الثقافية والعلامات التجارية للمقاصد السياحية على الرغم من التحديات، إلا أن قطاع السياحة والثقافة أمامه فرصة لإقامة شراكات جديدة من خلال إعداد توصيات منظمة السياحة العالمية وهى :

1- تحسين تبادل المعلومات والبيانات بين القطاعات: يُعد تدفق المعلومات بين القطاعات أمراً أساسياً لفهم تأثيرات الوباء واستحداث أساليب فعالة للمواجهة، وتتيح البيانات المحدده حول الآثار الاجتماعية والإقتصادية لوباء كورونا على الثقافة والسياحة.

2- إقامة تحالفات ابتكارية: أصبحت التكنولوجيا ووسائل الإعلام أهمية فى حياتنا اليومية نتيجة تفشى فيروس كورونا، فيعتبر الوقت مناسباً لتعزيز الخبرات الثقافية وبذلك يمكن للسياحة والثقافة إقامة علاقات مع شركات التكنولوجيا والقطاع الخاص لتحسين البرامج المتوفرة على الانترنت لخدمة قطاعى الثقافة والسياحة.

3- إلهام لمستقبل أكثر إستدامة للسياحة الثقافية: يجب أن يواصل قطاعا السياحة والثقافة العمل معاً كمصدر إلهام لمستقبل أكثر استدامة للسياحة الثقافية من خلال استراتيجيات التسويق.[2]

1- سكاى نيوز العربية، رغم كورونا.. السياحة فى مصر تراهن على شتاء 2022، القاهرة، عدد خاص، 25 ديسمبر 2021.

https://www.skynewsarabia.com/business/1489069-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86-%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D8%A1-2022

2- السياحة الثقافية ووباء كوفيد-19، UNWTO

https://www.unwto.org/ar/cultural-tourism-covid-19

4- تشكيل قوة عمل سياحية وثقافية أكثر مرونة: يتطلب العاملين بقطاعى السياحة والثقافة مهارات جديده لإتخاذ إجراءات فورية للتعافى ويحتاج كلا القطاعين توفير المرونه للقوى العاملة للحفاظ على الوظائف الحالية فى السياحة الثقافية.

5- تعزيز هياكل الحوكمة للتنسيق وتبادل المعلومات بصورة أفضل: تمثل هذه الأزمة فرصة رائعة لوضع نماذج حوكمة عبر القطاعات بين الجهات الفاعلة فى مجال السياحة والثقافة وينبغى لهذه النماذج التواصل واتخاذ القرارات والاتفاق بشأن وضع حدود التنمية السياحية ذات الصلة بالثقافة.

6- استقطاب جماهير جديدة: يساعد قطاع الثقافة على تكوين مواطنين ذوى التزامات عالمية وهم سياح المستقبل.[1]

قام الباحثون بجامعة Temple University بتطوير مؤشر السياحة وكوفيد-19 من أجل قياس مستوى التعافى فى كل دولة مقارنة بالمعدلات الطبيعية حيث يتم حساب المؤشر بشكل يومى وتشير الدرجة (100) أقصى درجة التعافى التام وقد حصلت مصر على تقييم (21) درجة فى 25 يوليو 2020، مقارنة ب(92) درجة فيما قبل كوفيد-19(1فبراير 2020) وعند مقارنة الوضع لمصر من خلال هذا المؤشر يتضح أن مستويات تعافى السياحة فى مصر أقل من الدول السياحية المنافسة فى المنطقة.

ووصف الخبراء هذا التقييم بأنه يوضح الحقائق حيث أن مصر تتعافى بشكل كامل من فيروس كورونا نتيجة الاجراءات الاحترازية حسب تعليمات منظمة الصحة العالمية والتى نفذتها الفنادق والمنتجات السياحية والمطارات، وكان آخر قرارات الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء على جميع القادمين إلى مصر تحليل pcr للكشف على فيروس كورونا بنتيجة سلبى قبل 72 ساعة من الوصول الى الأراضى المصرية.

قال الدكتور سعيد البطوطى المستشار الاقتصادى لمنظمة السياحة العالمية، قياس مستوى التعافى مقارنة بفترة ما قبل كورونا ومن خلاله يتم القياس من خلال خمسة مؤشرات فرعية لتوليد القيمة اليومية لكل دولة. المؤشرات الخمسة الفرعية التى يتم عليها التقييم هى مؤشر حركة الطيران ومؤشر مستوى اداء الفنادق، ومؤشر الوضع الوبائى بالدولة، مؤشرات مدى الاهتمام بزيادة الدولة من خلال حركة محركات البحث عبر الانترنت ومؤشر التنقل فى الأماكن السياحية.

خلال المؤشرات الفرعية حصلت مصر على 16.11 درجة بمؤشر الطيران، و17.62 درجة فى مؤشر الفنادق و 40.18 درجة فى مؤشر الوضع الوبائى و100 درجة فى مؤشر إستخدام محركات البحث على الانترنت و 86.52 درجة مؤشر الانتقال بالأماكن السياحية.

يشير كل هذا إلى زيادة الطلب لزيارة مصر ولكنه فى حالة pent-updemand والذى يتوقع ان ينطلق بمجرد زوال السبب أى انحسار الوباء وإزالة الخوف من السفر خوفاً من العدوى والمرض والسفر بإطمئنان.[2]

1- المرجع السابق.

2- جريدة الدستور، مؤشر '' السياحة وكورونا'' مصر 100% فى مدى اهتمام السائح بزيارتها،22 اغسطس 2020.

https://www.dostor.org/3181715

الفصل الثالث

خطط الدولة لتخطى أزمة كورونا

مقدمة: يتناول هذا الفصل أولاً'' الإجراءات الاحترازية لقطاع السياحة خلال أزمة كورونا'' من خلاله طرحت الحكومة العديد من الإجراءات لمواجهة فيروس كورونا سواء كانت من خلال إلغاء الفعاليات والمهرجانات السياحية وفرض حظر التجوال والغاء رحلات الطيران والحفاظ على التباعد الإجتماعى، ثانياً ''آليات الحكومة لدعم قطاع السياحة'' حيث يطرح ما قدمته الحكومة من دعم لقطاع السياحة. ثالثاً'' مقترحات لتطوير وزيادة الإيرادات السياحية''

الهدف: الحد من إنتشار فيروس كورونا، دعم قطاع السياحة إقتصادياً، تنشيط السياحة والحد من زيادة البطالة.

أولاً: الاجراءات الاحترازية لقطاع السياحة خلال أزمة كورونا

قامت مصر بالعديد من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشى فيروس كورونا المستجد وذلك عن طريق الإجراءات الآتية:

– اتخذت شركات الطيران العربية إجراءات لخفض تكاليف السفر وأدى هذا الانخفاض فى حجم عائدات الشركات وقام مجلس وزراء المصرى بالتنسيق المشترك بين وزارات البترول والثروة المعدنية والسياحة والآثار والطيران المدنى بتنفيذ برنامج تحفيز الطيران عن طريق تخفيض الرسوم والتكاليف وتقديم مبادرة جديدة لتنشيط السياحة الداخلية.

– قامت الرئاسة المصرية بتوفير قرض لمساعدة قطاع الطيران المدنى بفترة سماح تمتد إلى عامين مع دراسة تحمل وزارة المالية لبعض أعباء قطاع الطيران المدنى وتأجيل سداد الضرائب المستحقة على شركات الطيران.

– ضمان توفير الائتمان اللازم ودعم السيولة بشركات الطيران وتقديم تسهيلات بشكل عاجل لتجنب افلاسها.

– تشجيع الطيران الاقتصادى والداخلى وتنفيذ برامج تدريجية للتحول الرقمى لشركات الطيران.[1]

– مع إعادة فتح الفنادق وعودة السفر بعد ذلك، تسجيل الوصول بدون تلامس وارتداء أقنعة الوجة بالأماكن العامة.

– إلزام الفنادق بتوفير مساحات أكبر لتسجيل إجراءات الوصول وذلك لتحقيق أكبر قدر من التباعد الاجتماعى.

– إلزام الفنادق بإستخدام مطهرات بشكل منتظم لتحقيق أعلى مستوى من التعقيم لجميع غرف النزلاء والاماكن العامة.

أشارت مجلة Egypt to day إلى تصريحات وزير السياحة والآثار المصرى بشأن اعادة تشغيل الفنادق والمطاعم السياحية، كما استعرضت الضوابط التى يتعين على الفنادق والمنشآت السياحية الالتزام بها لإعادة التشغيل مرة أخرى حيث صرح دكتور ''خالد العنانى'' وزير السياحة والآثار اثناء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 4 مايو 2020 أن الفنادق ستعمل بطاقة تشغيل بنسبة 25% كحد أقصى حتى مطلع شهر يونيو 2020 على أن تزيد لتصل بحد أقصى إلى 50% من طاقتها التشغيلية خلال شهر يونيو.[2]

1- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى، كوفيد -19 إعادة تشغيل الاقتصاد قطاع السياحة والسفر، العدد الثالث، 20 يونيو، صـ26.

2- المرجع السابق نفسه، صـ 84-89.

فى حالة عودة السياحة الداخلية مرة اخرى، فإنه يتعين على الفنادق والمطاعم والمنشآت السياحية الراغبة فى استئناف العمل، إتباع الضوابط العامة للتشغيل الآمن فى ظل تفشى جائحة كورونا التى تم وضعها من قبل ''إتحاد الغرف التجارية'' مع غرفة المنشآت الفندقية ومن أهمها:

- فحص درجة حرارة جميع الزوار وعدم استقبال من يعانى من أعراض جائحة كورونا
- منع تقديم الطعام فى البوفيه ومنع الشيشة.
- قياس درجة حرارة العملاء فى المطاعم وترك مسافة لا تقل عن مترين بين طاولات الطعام ومسافة متر بين كل شخص وآخر على الطاولة.
- استخدام الأوانى والأدوات التى تُستخدم مرة واحدة.
- التنظيف اليومى للغرف باستخدام أدوات الوقاية واتباع تعليمات وزارة الصحة بإستخدام ادوات التعقيم والوقاية.
- تطهير حمامات السباحة وصالات الالعاب الرياضية بشكل دورى ومستمر.

أفاد هشام الشاعر عضو غرفة المنشآت الفندقية بأن الفنادق تقوم باستعدادات مكثفة لاستقبال السياحة الداخلية، مثل تعقيم جميع الفنادق،إما بالاتفاق مع وزارة الصحة او من خلال بروتوكول مشابه، مشيراً إلى انتهاء مدة الحجر الصحى.[1]

- تطور المطارات وأنظمة الأمان المتكاملة وفحص صحة الركاب مع الحرص فى التحكم فى الازدحام الناجم عند نقاط التفتيش.
- العمل على ضمان تدفق حركة الطائرات بكفاءة مع تقليل الحاجة الفورية لتوسيع البنية التحتية.[2]
- عزل العمال الذين يعانون من اعراض كوفيد-19 المحتملة.
- تنظيف الأسطح العالية مرتين يومياً مثل مقابض الأبواب والطاولات والكراسى وأسطح العمل فى غرف الموظفين وأجهزة الكمبيوتر المكتبية والحمامات.
- وضع محاليل التنظيف والمطهرات فى أوان نظيفه.
- يتعين على موظفى خدمة الغرف الإهتمام بنظافة اليدين بشكل مستمر فى جميع الأوقات اثناء العمل.
- يتعين تعقيم جميع الغرف بالكامل بعد كل استخدام.[3]

1- Egypt to day staff: Egypt sets conditions for Hotels to Re-open Amid Covid-19, Egypt to day Magazine, May4,2000.
2- well.H., Creating safe and secure Airport Environments Optimizing costs, international Review, May 14,2020.
3- Kaufman.M., The U.S. travel industry unveiled Guidelines for Reopening Miami Herald,May5,2020.

- تجنب ملامسة المفروشات والأدوات المتسخه لنظيرتها النظيفة وفقاً لتوجهات الشركة المصنعة.
- إذا تضمن الفندق مطعماً يتعين عليه اتباع ارشادات الصحة العامة فى هذا الشأن.
- اتباع الممارسات الغذائية الآمنه مثل حماية الأطعمة من التلوث وعدم فتح البوفيهات
- عدم تقديم خدمة الطعام فى غرف النزلاء او الموظفين.
- مراقبة درجات حرارة غسل الأطباق وفقاً لسلامة الأغذية.
- وضع ملصقات تشرح بالتفصيل الاجراءات الارشادية.
- استخدام الأجهزة الالكترونية فى جميع أماكن الاقامة لحث النزلاء على اتخاذ التدابير الاحترازية.
- إجراء فحص حرارى قبل كل وردية عمل.
- الزام كافة العاملين بارتداء أقنعة الوجة بالاضافة إلى تطبيق معايير النظافة.
- عزل النزلاء الذين تظهر عليهم أعراض فيروس كورونا.
- عدم الدفع نقداً أو الاستمرار فى استخدام النقد إذا لم يكن هناك بديلاً.[1]
- الغاء المهام الغير الضرورية التى تتطلب تواجد الاشخاص فى مكان واحد مثل الاجتماعات وجهاً لوجه.
- تدريب جميع الموظفين على مخاطر كوفيد-19 المحتملة فى مكان العمل.
- تركيب حاجز بين الموظفين والعملاء مثل الحاجز الزجاجى أو وضع علامات على الأرض لضمان التباعد الجسدى بنحو مترين على الأقل بين الأفراد.
- اعادة جدولة أى زيارات غير ضرورية إلى مكان العمل مثل زيارات الموردين وموظفى الصيانة الفنية.
- تعليق الخطوط الجوية دون توقيتات معينة وذلك بما يتوافق مع الوضع الصحى للركاب وأطقم الطائرات
- تقليل عدد الرحلات القصيرة وخاصة التجارية التى يمكن الاستغناء عنها بمؤتمرات الفيديو.
- تقليل عدد الركاب فى المقاعد الخلفية للطائرات لانها أكثر عرضة للتلوث.
- الغاء أى خدمات من شانها تفعيل الاختلاط بين الركاب واطقم الطائرة مثل الغاء خدمة الطعام.[2]

1- Covid-19 industry Guidance, Hotels and Lodging, Green Globe, May6,2020

2-Carter.J., Future Air travels 1S touchless yet terrifying, Fewer Flights, sudden Border Closures, No Movies, Forbes, May11, 2020.

ثانياً:آليات الحكومة لدعم قطاع السياحة

قدمت الحكومة المصرية منذ بداية الجائحة العديد من الدعم نظراً لتوجيهات سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، فقد أصدرت عدة قرارات خلال الموجة الأولى لفيروس كورونا منها:

– تأجيل مدفوعات استهلاك الكهرباء والغاز والمياة والرسوم الحكومية الخاصة بالخدمات وسداد جميع الديون المستحقة على فترات.

– قدمت الحكومة اعانات للعاملين فى القطاع تقدر بحوالى 100% من الأجر الاساسى للعمال ويستفيد من ذلك أكثر من 300 ألف موظف بشركات السياحة والفنادق، المنشآت والمطاعم السياحية الثابتة والعائمة.

– قدمت الحكومة قروضاً بفائدة 5% لدعم العمال وأصحاب العمل فى قطاع السياحة.

– حرصت الدولة على تقديم الدعم بكافة اشكاله حتى يتعافى القطاع ويعود أقوى عن ذى قبل.

– تأجيل سداد كافة الالتزامات والقروض والأقساط حتى الشخصية لمدة 6 أشهر بناءً على قرار البنك المركزى.

– تم تأجيل سداد 41.8 مليون جنية قيمة حصيلة الدولة فى أرباح الشركة القابضة للسياحة والفنادق عن العام الماضى.

– تنفيذ مبادرة لدعم الفئات الضعيفة فى قطاع السياحة بهدف دعم عمال الفنادق والمرشدين السياحين والعاملين فى الشركات والمرافق السياحية والأسواق لانقاذهم فى أوقات الأزمات.

– إصدار قرارات اجتماع اللجنة الوزارية للسياحة والآثار الذى عُقد فى 28 مارس 2021 بشأن آليات دعم قطاع السياحة خلال أزمة فيروس كورونا وتضمنت القرارات ما يلى:

– الاستمرار فى إعفاء العقارات المستخدمة كمرافق سياحية والتابعة لدائرة وزارة الطيران المدنى من الضريبة العقارية حتى 31 اكتوبر 2021.

– الاستمرار فى تأجيل سداد بعض الرسوم الحكومية المستحقة على الفنادق والمنشآت السياحية بإستثناء القاهرة والجيزة بما فى ذلك رسوم المراسى بالاضافة الى رسوم تجديد تراخيص محطة التحلية المستحقة على الفنادق والمؤسسات السياحية.

– الاستمرار فى تخفيض رسوم الهبوط والإقامة بنسبة 50% والخدمات بنسبة 20% بالمطارات بالمحافظات السياحية.

– استمرار صرف المعونات للعاملين فى قطاع السياحة من صندوق الطوارئ لوزارة القوى العاملة حتى أكتوبر 2021.

– الموافقة على مد الضمان المقدم من وزارة المالية بمبلغ 3 مليار جنيه لمبادرة البنك المركزى المصرى لدعم الصيانة ونفقات التشغيل فى الفنادق والمرافق السياحية حتى 31 ديسمبر 2021.

– استمرار العمل فى مختلف المشاريع المتعلقة بالنشاط السياحى.

– اسقاط الضريبه العقارية على الفنادق والمنشآت السياحية لمدة 6 أشهر.[1]

1-The Role of The Egptian State in Supporting The Tourism Sector during The Pandemic, Research and Studies until of The Forum For development and human Rights, May 2021,P12-13.

– توجيه البنك المركزى لدراسة توفير التمويل المصرفى للسياحة بحيث يتم تخصيص التمويل للعملية التشغيلية للاحتفاظ بها بفائدة منخفضة.

– رفع كفاءة البنية التحتية للمنشآت السياحية بحيث تكون كاملة وعلى أتم استعداد لاستقبال الزوار المصريين والأجانب بمجرد انتهاء الأزمة.

– إطلاق مبادرة احلال وتجديد الفنادق السياحية والنقل السياحى.

– إتخاذ حزمة من الاجراءات لدعم الشركات والمؤسسات فى القطاعات المتضررة من خلال السماح لهم بدفع إقراراتهم الضريبية على 3 أقساط.

– صرف دعم مالى للعاملين فى قطاع السياحة بأجر شهرى بحد أدنى 500 جنية وبلغ إجمالى الدفعة الأولى أكثر من 200 مليون جنية لعدد 192558عامل فى 2764 منشأة سياحية، وبلغت الدفعة الثانية والثالثة التى تم صرفها حوالى 371 مليون جنيه لنحو 175 ألف عامل فى 2655 منشاة سياحية.

يعكس هذا الدعم مدى إيمان الدولة بقيادة السيد الرئيس بأهمية صناعة السياحة، ومساهمتها المؤثره فى إنتعاش الاقتصاد المصرى وتعتبر المصدر الرئيسى للعملة الأجنبية مما يجعلها الأكثر قدرة على خلق فرص عمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وينعكس هذا الدعم المستمر وغير المسبوق من الدولة لقطاع السياحة فى عهد الرئيس السيسى نظراً لاستمرار التحديات التى تواجة القطاع وتساهم هذه القرارات فى دعم قدرة قطاع السياحة على مواجهة هذه التحديات التى يعانى منها بسبب استمرار جائحة covid-19 والحفاظ على المكونات الأساسية لقطاع السياحة والانطلاق فور إنتهاء وباء كورونا.

قام الاتحاد المصرى للسياحة بالاتصال بفريق من الخبراء الدوليين لإعداد استيراتيجية طويلة المدى لتطوير قطاع السياحة.[1]

1- Ahram Electronic Portal, international news papers and news agencies praise the initiative of the Ministery of tourism and Antiquities, Discover Egypt from your Home, Apirl 24,2020.

ثالثاً: مقترحات لتطوير وزيادة الايرادات السياحية

يقدم المقترح زيادة حقيقية فى ايرادات السياحة فمن الجدير بالذكر أن السياحة المصرية تعتمد بشكل أساسى على الوافدين الأجانب بنسبة 90% أما السياحة الداخلية فتبلغ 10% من عائدات القطاع السياحى.[1]

فمن الملاحظ أن السياحة الداخلية تمثل 10% فقط من الايرادات السياحية وهذه النسبة ضعيفة جداً سواء بالنسبة من حصتها من الايرادات السياحية وكذلك بالنسبة للمصريين الذين يملكون هذا التاريخ والحضارة العظيمة كما أنها تدل على الحاجة لمزيد من العمل على ضرورة نشر الوعى والمعرفة لدى المواطنين والأجيال القادمة عن تاريخ بلدهم وحضارتهم العظيمة.

المقترح: يتمثل فى إقرار مادة دراسية بعنوان (ملامح مصر التاريخية والسياحية) ويتم تدريس المادة فى جميع مراحل التعليم المختلفة بدايةً من مرحلة التعليم الأساسى حتى مرحلة التعليم الجامعى وكذلك الدراسات العليا من ماجستير ودكتوراه وتضاف درجات هذه المادة إلى مجموع الدرجات الدراسية كباقى المواد الأساسية.

يكون من ضمن مقررات هذه المادة جانب ميدانى حيث يُلزم كل طالب بزيارة ميدانية لأى موقع سياحى وتسليم تذكرة دخوله للموقع السياحى الذى تم زيارته على أن يتم ذلك كل فترة دراسية خلال العام الدراسى الواحد إلى مدرس المادة الذى بدوره يقوم بتسليمها مرفقة بتقرير إلى الإدارة وذلك كشرط أساسى، ويكون سعر التذكرة موحداً على مستوى الجمهورية بقيمة 10 جنيه.

نجد أنه وفقاً للجهاز العام للتعبئة والإحصاء أن إجمالى أعداد الطلاب ما قبل الجامعة 26.3 مليون طالب.[2] وإجمالى أعداد الطلاب المقيدين فى التعليم العالى 3.4 مليون طالب.[3] وأعداد المقيدين فى الدراسات العليا 250 ألف طالب.[4] أى بإجمالى 30 مليون طالب تقريباً.

وبحساب هذه العملية الحسابية نجد أن الزيادة فى الايرادات السياحية ستتحقق كالآتى:

30 مليون طالب × 10 جنيه × 2 فترة دراسية خلال العام الدراسى الواحد = 6 مليار جنيه.

وبتطبيق هذا المقترح نجد أن الايرادات السياحية ستحقق زيادة فعليه بمقدار 6 مليار جنيه.

1- المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، رأى فى خبر تقرير رأى فى أزمة قطاع السياحة فى مصر، العدد3، مارس 2020، صـ3.

2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعى للعام الدراسى 2020-2021.

3- المرجع السابق نفسه، النشرة السنوية للتعليم العالى للعام الدراسى 2020-2021.

4- المرجع السابق نفسه، النشرة السنوية المقيدين فى الدراسات العليا 2020-2021.

9- نتائج البحث:

- إنخفض ميزان الخدمات للقطاع السياحى ليصل إلى 23% فى عام 2015/2016 ثم عادت للإرتفاع مره أخرى فى عام2018/2019 بنسبة 47%، كما إنخفضت إسهامات القطاع السياحى فى الميزان التجارى بنسبة 10% فى عام 2015- 2016 ثم إرتفعت بنسبة 20% فى عام 2017-2018 و 30% فى عام 2018-2019 ،كما ساهم فى إجمالى الصادرات ليصل إلى 30% فى عام 2017-2018 ثم إلى 40% فى عام2018- 2019، نتيجة ذلك حقق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى 3.6% خلال عام 2020 وذلك مقارنة ب 5.6% فى عام 2019.

- تدهور الإقتصاد فى الربع الأول من عام 2020 وتُقدر خسارة الدخل من السياحة حوالى مليار دولار شهرياً وهى صناعة تبلغ قيمتها 12.5 مليار دولار سنوياً وتساهم بنسبة 12% من الناتج المحلى الإجمالى حيث إنخفضت الايرادات بنسبة 70% نتيجة إنخفاض عدد السائحين إلى 3.5 مليون سائح وتراجعت الايرادات السياحية إلى نحو 4 مليار دولار لهذا العام نتيجة إلغاء حوالى 80 % من الحجوزات المستقبلية مع حظر الرحلات الدولية.

-أثرت جائحة كورونا على قطاع السياحة خلال العام المالى 2020/2021 حيث إنخفض عدد السائحين إلى 2.2 مليون سائح مقارنة بعام2018 نتيجة إلغاء ما بين 70 و80% من الحجوزات المستقبلية مع حظر الرحلات الجوية الدولية وبالتالى تحقيق إيراد سياحى بنحو 360 مليون دولار فقط وهو ما يعنى خسارة نحو 18 مليار دولار.

- بحسب بيان البنك المركزى عن أداء المدفوعات سجلت إيرادات مصر من السياحة خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر من عام 2020-2021 نحو 2.84 مليار دولار مقابل 801 مليون دولار فى نفس الفترة من العام السابق.

- ساهم القطاع السياحى فى الناتج الاجمالى(المساهمة المباشرة والغير مباشرة) بحوالى 12% خلال عام 2019 وإنخفضت هذه النسبة عام 2020 بسبب تفشى جائحة كورونا.

- تعرض الكثير من المنشآت السياحيه كالفنادق وشركات السياحة الصغرى والمتوسطه لخطر الإفلاس وتسريح عدد كبير من العمالة بالقطاع السياحى كالنقل والطيران.

- قدم البنك المركزى قروض وتسهيلات لقطاع الطيران المدنى وشركات السياحه وحتى أن الأفراد كان لهم نصيب من هذه التسهيلات حيث تم تأجيل القروض الشخصية لمدة 6 أشهر.

10- توصيات البحث:

- إستمرار تقديم حوافز تمويليه لإعادة تأهيل المنشأت السياحية حفاظاً عليها من الإفلاس وذلك بعقد شراكات بين وزارة السياحة والقطاع الخاص بتفعيل صندوق الإستثمار السياحى.

- إجراء دورات تدريبيه للعماله بالقطاع لضمان الحفاظ على مهاراتهم مع الإستمرار فى الترويج لمصر كمقصد سياحي عالمى.

- إستحداث إدارة الأزمات بشكل يتلائم مع الهيكل التنظيمى للقطاع السياحى فى مصر حيث يتم التنسيق مع القطاع السياحى وإداراته لإدارة الأزمات.

- الإستفادة من العاملين فى وكالات السفر فى إجراءات مواجهة الأزمه بالإعتماد على من يتحدثون اللغات المختلفة بالعمل بمراكز الإتصال المختلفة لتقديم خدمات ومعلومات حول الأزمة للعديد من الدول مثل خدمات الدعم الفني الذى تقدمها الهند لشركة ميكروسوفت في الولايات المتحدة.

- العمل على إعداد فيديوهات للمناطق السياحية وإستخدام الوسائل الحديثه مثل مبادرة الإتفاق مع مطورى الألعاب الشهيره على إستخدام المناطق الآثريه كأحد البيئات الموجودة على الألعاب التكنولوجيه.

- استمرار تقديم المبادرات المقدمة من البنك المركزي المصري للقطاع السياحي مع تسهيل الإجراءات الخاصة للحصول على التيسيرات المقدمة لحين تعافي القطاع وعودة الحركة السياحية لسابق عهدها.

- إطلاق العلامه المميزه لبعض المناطق والحرف التراثية المصرية مثل أطلس الحرف اليدوية والذى يضم توزيع الحرف المختلفه على كافة المحافظات المصرية.

- التوسع فى السياحه الإلكترونيه والتى تعني مدى إستفادة السائح والبلد المستضيف من إستخدام الوسائل التكنولوجيه والإتصالات فى تحديد أماكن الإقامه والإختيار بين الأسعار التنافسية المختلفة المقترحة وحجز وسائل المواصلات وأماكن الزياره وفقا لقدرتة المادية سواء الحجز عن طريق الشركات السياحية أو منفردا مع إمكانية حريه تحديد البرامج السياحية المناسبه للسائح وفقا لرغبته الشخصية وهذا يستلزم تقوية البنية الإلكترونية.

- إدراج قطاع السياحة ضمن القطاعات التى تحتاح إلى حزم الطوارئ الاقتصادية الوطنية والإقليمية والعالمية وإنشاء استراتيجيات لإدارة أزمات قطاع السياحة وكذلك التحول إلى الإقتصاد الرقمى وهو ما يحتاج إلى تسريع إستكمال القوانين والقواعد لصالح المزيد من التجارة الالكترونية.

- التركيز على السوق العربى والافريقى بعد انتهاء الأزمة لزيادة عدد السائحين والاهتمام بالسياحة الطبية العلاجية و زيادة التسويق لمقاصدها فى مصر والعمل مع القطاع السياحى الخاص على تشجيع الابتكار و دعم رواد الأعمال والتوجه نحو السياحة الخضراء وتفعيل صندوق الاستثمار السياحى لاعادة الهيكلة المالية للمشروعات السياحية.

- إيجاد فرص بديلة للمرشدين السياحين بما يساعد فى الترويج للسياحة المصرية من خلال اعداد فيديوهات حول المناطق الأثرية ووضعها على منصة ترويجية للسياحة فى مصر واستخدام الجولات الافتراضية وغيرها، ورفع الوعى الصحى للعاملين فى مجال السياحة لمواجهة الفيروسات من خلال دورات تدريبية مكثفة لكافة العاملين بالقطاع.

- العمل على توفير قواعد بيانات متكاملة لكافة القطاعات و تطبيق نظام Ticketing بقطاع السياحة.

11- المراجع باللغة العربية:

الكتب باللغة العربية:

- الخضرى، محسن أحمد، إدارة الأزمات، منهج ادارى لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومى والوحدة الاقتصادية، ط2، بدون تاريخ.

- د. الجوهرى،عصام ، تأثير جائحة كورونا المستجد على صناعة تكنولوجيا المعلومات فى مصر :الفرص والتهديدات، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية فى مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة،2020.

- د. السباعى، زهير أحمد، فيروس كورونا، ما هو .. وكيف نتقيه؟، منظمة الصحة العالمية، سلسلة الصحة والحياة (7)، 2013.

- د. أمين،خالد زكريا، مراجعة تحليلية للتوصيات المقترحة فى التقارير الدولية للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة، 2020.

- حواش،جمال، سيناريو الازمات والكوارث بين النظرية والتطبيق، ط1، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع،القاهرة، يناير 1999.

- عباس، جيهان عبد السلام، أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصرى (التداعيات وسياسات المواجهة)، المؤتمر العلمى الخامس (أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومى- المقترحات والحلول)، كلية تجارة، جامعة القاهرة، 2021.

- د.عبود، سحر ، د. مليجى،أسماء، التداعيات المحتملة لجائحة كورونا على الاقتصادى المصرى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية فى مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة،2020.

- د.فريد، سالى محمد، تداعيات كورونا على العوائد المصرية بالنقد الأجنبى، سلسلة اوراق السياسات حول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصرى، معهد التخطيط القومى، القاهرة،2020.

- د. مرسى، سلوى، د. الصادى، زينب، تداعيات جائحة كورونا المستجد على القطاع السياحى المصرى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا على واقع وآفاق التنمية فى مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، القاهرة،2020.

- يوسف، محمود، جنيد، حنان، ادارة وتخطيط العلاقات العامة، ط1، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة،2000.

المواقع الالكترونية:

- الإمارات اليوم، فى اليوم العالمى للسياحة.. كيف تأثرت السياحة بجائحة كوفيد-19، 27 سبتمبر 2020.
https://www.emaratalyoum.com/business/arab-and-inter/2020-09-27-1.1403105

- السياحة الثقافية ووباء كوفيد-19، UNWTO https://www.unwto.org/ar/cultural-tourism-covid-19

- المركز الديمقراطي العربى، تداعيات أزمة كورونا على الأمن القومى(مصر نموذجاً)، 6 مايو 2021.
https://www.skynewsarabia.com/business/1489069-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-

%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86-%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D8%A1-2022

- جريدة الدستور، مؤشر '' السياحة وكورونا'' مصر 100% فى مدى اهتمام السائح بزيارتها،22 اغسطس 2020

https://www.dostor.org/3181715

- خريطة مشروعات مصر، قفزة كبيرة فى ايرادات مصر عن السياحة خلال الربع الأول من العام المالى، قطاع السياحة والآثار، 2 فبراير 2022.

https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2022/2/2/2168624/%D9%82%D9%81%D8%B2%D8%A9-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A

- منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمى لشرق المتوسط.

http://www.emro.who.int/ar/health-topics/severe-acute-respiratory-syndrome/index.html

التقارير الحكومية:

- البنك المركزى المصرى، النشرة الاحصائية الشهرية، العدد 283، القاهرة، أكتوبر 2020.

- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفة.

- الإتحاد المصرى للغرف السياحية.

- تصريح رئيس غرفة شركات ووكالات السفر بموقع جريدة المال.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتعليم قبل الجامعى للعام الدراسى 2020-2021.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتعليم العالى للعام الدراسى 2020-2021.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المقيدين فى الدراسات العليا 2020-2021.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى- السياحة.

- المجلس العالمى للسفر والسياحة عام 2019.

- المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، رأى فى خبر، تقرير رأى فى أزمه قطاع السياحة فى مصر، العدد3، مارس 2020، ص3. محيا زيتون، آثار الأزمة الماليه / الإقتصادية العالمية على قطاع السياحة فى مصر، 2010.

- المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربى للنقل الجوى (2020) ، '' دراسة تحليلية مشتركة حول الأزمات العالمية السابقة التى أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر ومقارنتها مع أزمة جائحة كورونا- كوفيد19.

- سكاى نيوز العربية، رغم كورونا.. السياحة فى مصر تراهن على شتاء 2022، القاهرة، عدد خاص، 25 ديسمبر 2021.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصرى، كوفيد -19 إعادة تشغيل الاقتصاد قطاع السياحة والسفر، العدد الثالث، 20 يونيو.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

-Ahram Electronic Portal, international news papers and news agencies praise the initiative of the Ministery of tourism and Antiquities, Discover Egypt from your Home, Apirl 24,2020.

- Brich.J.,New Factors In Crisis Planning and Response,Public Relations Quarterly,VOL.39.NO.1,spring 1994.

-Black.S., The Essentials of Public Relations 1st ,London,Kogan,1993.

- Burnet.J., Astrategie Approach To Managing Crisis, Public Relation Review, Vol.24.No.4.winter 1998.

- Carter.J., Future Air travels 1S touchless yet terrifying, Fewer Flights, sudden Border Closures, No Movies, Forbes, May11, 2020.

- Covid-19 industry Guidance, Hotels and Lodging, Green Globe, May6,2020.

- Economic Resech Forum, Egypt COVID-19 Country Case Study, 2022.

- Eypt to day staff: Egypt sets conditions for Hotels to Re-open Amid Covid-19, Egypt to day Magazine, May4,2000.

- Kaufman.M., The U.S. travel industry unveiled Guidelines for Reopening Miami Herald, May5,2020.

- Ministry Of Planning and Economic Development, Regional Program Policy Note 06, Impact of Covid-19 on The Egyptian Economy:Economic Sectors,Jobs, and house holds, Cairo:Ministry of Planning and Economic Development, June 2020.

- Organisation for Economic Co-operation and Development, Tackling Corona viras (Covid-19) Contributing To aglobal effort, The Covid-19 crisis in Egypt, April 2020.

- Penrose.J.M., The Role of Perception in Crisis Planning,Public Relations Review,Vol.26.No.2,Summer 2000.

- Research and Studies until of The Forum For development human and Rights, The Role Pandemic, May 2020.

- The World Tourism Organization, UNWTO World Tourism Barometer-Special Focus On The impact Of COVID- 19, May 2020.

- well.H., Creating safe and secure Airport Environments Optimizing costs, international Airport Review, May 14,2020.

- worth.J.H.,& olarn.K., the future of tourism in the coronavirus Era, Asia May Hold answers to what,s Aheead, CNN 13th May 2020.

-World Tourism Barometer No18 January 2020.

- WTO. “COVID-19 Tourism Recovery Technical Assistance Package” ,2020.